
SÜLEYMANİYE
77
Seyyid Nezif ef.

جمع قلب چهار باشد در وزن انکه یاد افعل افعال فعلة ثم بوزن افعلة

دبنقوز على البراع تفتازانی على العزی مطرب على القصود

بكونه اصدارینه دکی تکی

۱ آم ۱۱۲ واحد

دنقوز سعد الدین

وقف سید نجیب

محرم ینظر فیه علی الماء

صفر ینظر فیه علی الکفن

ربیع الاول ینظر فیه علی الذهب

ربیع الآخر ینظر فیه علی [illegible]

جمادی الاول ینظر فیه علی الیاقوت [illegible]

جمادی الآخر ینظر فیه علی السحاب [illegible]

رجب ینظر فیه [illegible]

شعبان ینظر فیه علی الفضة

رمضان ینظر فیه علی الزجاج

شوال ینظر فیه علی وجه الصبی یقرأ الم نشرح لك

ذی القعدة ینظر فیه علی اللؤلؤ

ذی الحجة ینظر فیه علی الفضة

جوزك اوتی درهم ۱۵ — كنشنا درهم ۱۵ — طاطلی باقر درهم ۱۰ — بباشه شکری درهم ۱۵ — طوبره شکری درهم ۱۵

بو اجزالری دوکوب الکدن کچوروب سحوق یا بوب محموعنی بر بره قویوب

اکلا ایله لبرا کسور دکته اکجو غایت

مجربدر



بسم الله الرحمن الرحيم • ويشف صدور قوم مؤمنين • شفاء لما في الصدور • فيه شفاء للناس
وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين • وإذا مرضت فهو يشفين • قل هو للذين آمنوا
هدى وشفاء

يا طالب العلم اتركوا افعالا من الافعال حتى تكونوا عالما ان شاء الجلول
اولها الحاء وثانيها الكاف وثالثها الجيم ورابعها الدال وخامسها البا وسادسها اللام
وسابعها الغاف اى علوم ابرو هلول وقيسوا على هذا نظايره ثم اعلموا
حتى تكونوا عالما يا ايها الكاول ومجموعها حجد وبلغ فانظر الى
يا ذا الاشتغال بهم

قالت فاطمة رضي الله عنها حين تزوجها ... الحسين الحسن
هذه الابيات
ان في الجنة نهرا من لبن طولها ما بين مكة واليمن
عرضها ما بين صفا وعدن لعلي وحسين وحسن

فان قيل ما الفرق بين اسم التفضيل وافعل التفضيل
قلنا الفرق بينهما ان اسم التفضيل هو الذي غلب عليه الاسمية وافعل التفضيل هو الذي غلب عليه الفعلية

فضلاً
منصوب على المصدرية وانما يستعمل في الموضع الذي قد انتفى الاولى والاعلى بطريق الاولى بمعنى يستبعد فيه الادنى ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايرين نحو لكن ونصبه اما على المصدر الجار او على المصدر

سع مفصّل

3

هذا منافع نيسان

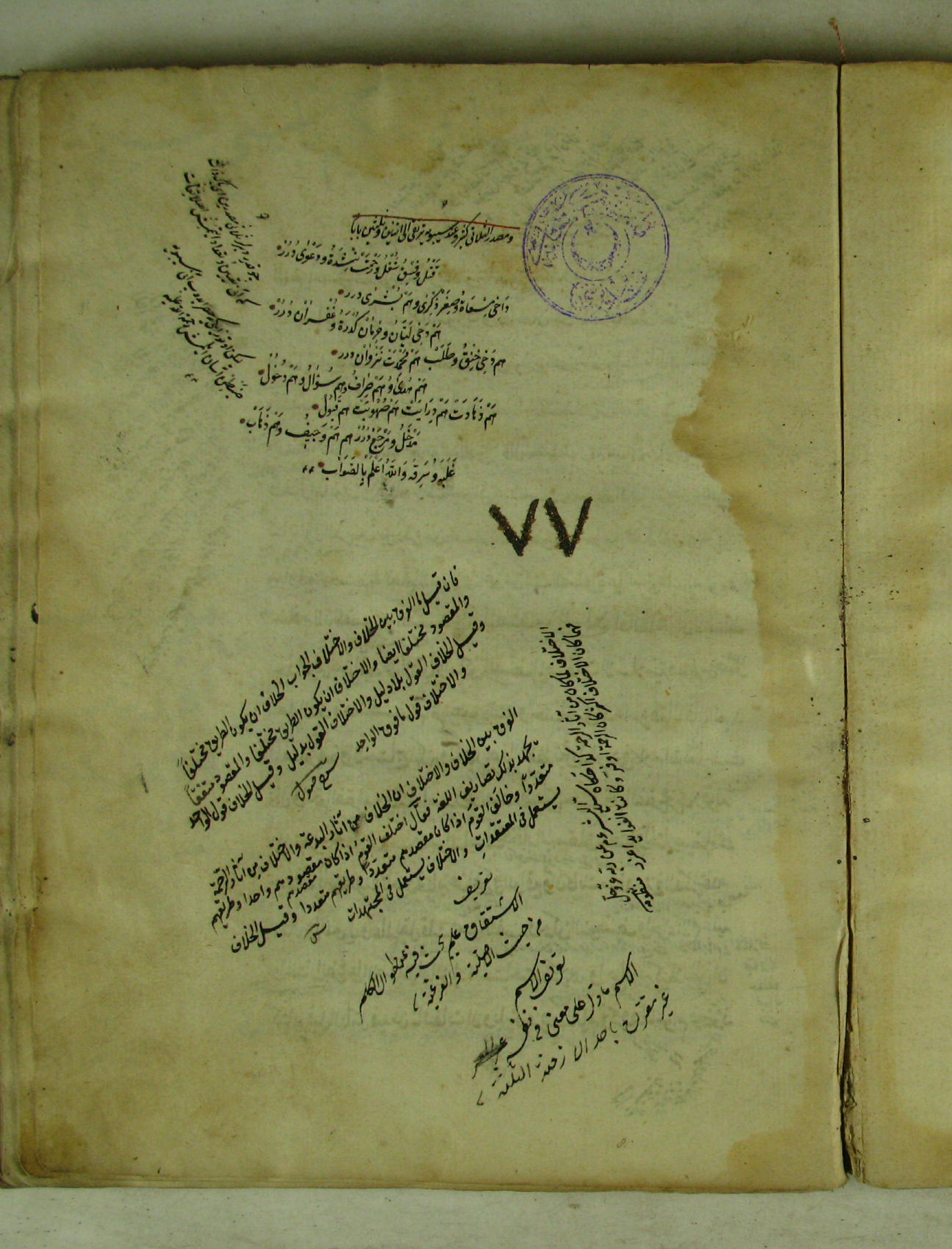
روى النافع عن ابن عمر رضي الله عنهم كنا يوماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء جبرائيل عليه السلام وسلّم علينا وردد نا سلامه فقال النبي عليه السلام ألا أُعلّمكم بعلمٍ قد علّمني جبرائيل عليه السلام حتى لا تحتاجون الى طبيب اصلاً فقال الاصحاب ما هذا العلم يا رسول الله فقال عليه السلام خذوا من مطر نيسان فاقرؤوا عليه سورة الفاتحة وآية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين وقل يا ايها الكافرون وسبح اسم ربك الاعلى سبعين مرة وانفخوا عليه واشربوا منه سبع ليالٍ وايامها قال جبرائيل عليه السلام من شرب من ذلك الماء دفع الله عن جسده جميع الامراض المختلفة ويعطي ولداً وان لم يكن له ولد وخلصه من السحر ونجّيه من العقد وازال الصداع وان كان في عينيه رمد يرش منه في عينيه ويشرب ويغسل عينيه بالذلك شفاه الله عن ذلك الرمد وان سال عن فمه الماء يقطعه ويشد اصول اسنانه ويدفع البلغم ومرض الفلج والسعال والم الضرس ويبرئ من مرض القولنج ولا يحتاج الى الفصد وامن من البواسير ودمال الانف والنقرس ومرض البكم والصمم ولا يكون مرض الا ازاله الله عنه بسببه وامن من الوسوسة الشيطان ويخرج من قلبه الشك والعجب والبخل والكسل والعداوة والنميمة وهي لكل ما في الدين والدنيا نافع باذن الله تعالى والله ذو فضل عظيم صدق رسول الله

نقل من التفسير الكبير امام فخر رازي

دیكقوز احمد افندی

مراح شرحی

٤٢٥



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل على من اوتي جوامع الكلم من
بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه
واحبائه وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية
وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال
وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات قال المصنف رحمة الله عملا بالحديث المشهور
والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص
كتابه اول القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تع سرابيل تقيكم الحر اى الحر والبرد
ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اغنى عن كتب الصلوة على النبي عليه الصلوة
والسلام لان المقصود به التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف
احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما كون المصنف المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص
العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بدء امره فقال قال العبد
المفتقر اى ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث
قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله
الى الله الودود اى المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي
حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم
القال على المقول واما لم يقل قلت هضما للنفس وليمكن التوصيف واجراء الكلام عليه
واختار الفرع على الاصل اظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه كيلا يظن ان
كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ

ترسانه حکیم باشی السید

فيتخذ ظهريا ولبيد عن لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود
ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له
ولوالديه واحسن اليهما اى الى والديه واليه اى الى احمد مقدما نفسه اولا ومؤخرا
ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام
اعلم ان الصرف اختار هذا على التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به ابنية الكلم التي ليست
باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اى اصلها تسمية للدال
باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم
يلد الكلمات التي هي اول العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر السامع ماذا ابوها بينه
بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اى
مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك
هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم
لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تع على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا
عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي العقل
مصدر بمعنى المعقول كضرب الامير بمعنى مضروبه اى في المدريات اى المعقولات
داروها اى عاقلو الصرف وعالموه وتأنيث الضمير باعتبار الام ويطغى اى يضل
في الروايات جمع رواية وهي النقل بمعنى المروى اى في المرويات اى المنقولات
عادوها اى الذين يأبون من تبايعها الغوي كناية عن الجهل وكذلك عداه بنفسه وانما قال
يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية يمكن بدون الالفاظ وان كان
متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر

موسى لطيف افندينك وقفيدر
سنه ١٢٥٩

قال الزمخشري لايجدون علماً من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها
الا وافتقاره الى العربية بيّنٌ لا يُدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن لاشك ان محصلها
العاري منها يضل في سلوكها ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار
الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع
جزاء لشرط محذوف كما قررناه فلا يصح بدون قد واذ ليس في اللفظ فلابد من التقدير
وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة
المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون
قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي معلما فان الاسم علامة
للمسمى بمراح اي محل راحة الارواح هي جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اي ذلك الكتاب
وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعات النظير حال من خبر المبتدأ
وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للتسجيع والجملة اعني المبتدأ والخبر
حال من كتابا استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من
قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد منه معناه
الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع
كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله
وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالجاح وقوله وراح اي كف
دحراح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة
وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف

الكف الواسع اذا جعله وسيلة الاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان الكف
الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في معتقدته اي في ذهن الصبي استعار
المعدة للذهن لكون كل منهما محالا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة
محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين راح اي حصل هذا الكتاب
قدم عليه للتسجيع استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي
هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف ما يدل عليه لفظ المثل في قوله مثل تفاح
اوداح عطفه باو تنبيها على الاستقلال كل منهما في كونه مشبها به مثل قوله تو آغا او كوزا
يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح دحراح ومثل تفاح اوداح اي يشبههما في
المنفعة وقت طوله في ذهن الصبي وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم
قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم واستعين
بالله في جميع المهمات وقوله هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى
اي الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة الكتاب وبين مقوله شرع
يبين الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا للذهن المخاطب
وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعاله بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفال
بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله
ان الصرف اي لمريد تحصيل الصرف ولاشك انه حال ارادته لتحصيله محتاج ففي الكلام
ترغيب له على تحصيل ابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة
محتاج على الاستمرار التجددي في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية
والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات

فاظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل محتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشئ بدون
شرايط وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال فى متعارف اللغة ممن حصل
المطلوب انه يحتاج الى شرائط بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع فى تعداد
تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف
ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها
وكما ان الصراف يحتاج فى معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج الى معرفة
اشتقاق اى اخراج تسعة اشياء من كل مصدر مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء
التسعة المشتقة منه هى الماضى والمستقبل والامر والنهى واسماء الفاعل والمفعول و
المكان والزمان والآلة واذا كان الصراف يحتاج الى انواع السبعة فكسرته اى الكتاب وجعلته
مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها فى بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق
كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها فى الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات
انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من
الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك
ان ابواب الصرف سبعة ادرجه فى تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره فى
اول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا **الباب الاول** من تلك الابواب المكتوب
عليها الكتاب فى بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلى البحث عن احوال الابنية
وكان ابنية الصحيح يستحق التقديم لسلامتها عن التغييرات الكثيرات وكونها
مقيسا عليها لسايرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه
فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فلان المراد

المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثانى مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت
فهى عين الاول فليس على الاطلاق اى الصحيح فى اصطلاح اهل الصرف هو البناء الذى ليس فيه
فى مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هى الواو والياء والالف وليس فى تلك
المقابلة ايضا تضعيف اى حرفان من جنس وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب
اذ ليس فيه فى مقابلة فاء فعل الا [illegible] الضاد وفى مقابلة عينه الا الراء وفى مقابلة لامه
الا الباء وليس شئ من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان
من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل وضارب
ويضرب ومضروب واقعنسس واختص الفاء والعين واللام من بين حروف
المبانى للوزن والمعيار حتى يكون فيه اى فى الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق
التى هى المخارج الكلية شئ اى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه
وجود هذه الحروف فى غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه
شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه
على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل
من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه
ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل
لما صلح لكونه وزن العلم وحسن ويزاد فى الرباعى لام ثانية نحو فعلل فى وزن جعفر
ولام ثالثة فى الخماسى نحو فعلّل فى وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة
بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به
شرع فى بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اى مقولنا وملفوظنا

الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني
يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي
المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه لمعروفه ومجهوله لمجهوله الا ان صيغة
المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان
المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر المجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن
ما اصل جنس في الاشتقاق لا في جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق
عن قريب ان شاء الله تعالى عند البصريين من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر اصل
للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اي
المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدي فليحسبه
لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث
من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا
يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه
متقدما وباعتبار وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا
ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من الاسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث
متعلقاتها بها وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه اي المصدر
اسم لصدق تعريفه عليه والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة
التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم
لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج
وفيه نظر ايضا لان الاصالة في الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم في الوضع والكلام

فيه ونقول ايضا اي كالدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في
الاشتقاق انه يقال له اي يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب
المصدر اي هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي عما صدق
عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه
موضع الصدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح
فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز
بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا تتم الحجة البصريين
لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل
لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل
على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجواهر حروفه على المصدر اي الحدث وبوزنه على
الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد في الحكم باصالة المصدر والفعل واثباتها
الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع فيما
منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع ثالثا على ما
هو مقتضى الترتيب الا انه آخرها عن ادلة احد المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب ذكر
ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الآخر وادلته
اشارة الى حقيقة مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله واشتقاق تسعة اشياء
من كل مصدر وسينبه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر ثم لما فرغ

لتستعر خلو فافذكره الاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشئ فهو متعد وفى الاصطلاح يحد تارة
باعتبار العمل وتارة بحسب العلم فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به
لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه
باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا
على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت اى علمك على ان تجد من
افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا
وهو اعم من الموافقة فى اللفظ اى فى التركيب حروف الاصل فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال
والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب
بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول للانواع الثلثة و
قدم التناسب فى اللفظ لان الاخذ المعتبر فى الاشتقاق باعتبار العمل الذى هو المقصود
من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق فى اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم بين اللفظين
على تناسبا وكذا انقسامه الى انقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها
للتناسب المعنوى مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب
فى المعنى كالميدانى نظر الى ان المعنى انسب اللفظ والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة
حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا فى
التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر
التناسب فى اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه
واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ
لان معنى التناسب مقتضى ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما فى المعنى

ويخرج

6

ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك
يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير فى اللفظ ويخرج ايضا ذيب
وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجبذ
ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك بين الاولين وبين الآخرين
وبين الاخيرين مناسبة كما سنذكر ان شاء الله تعالى وانما قلنا فى المغايرة اللفظية ولو تقديرا
ليدخل فيه نحو طلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى
كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على
الاصل فى حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق
استعمال الكلمة ساكنا فى غير حال الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية
من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة فى الكلم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة
ونظر الاشتقاق ليس فى حركة معينة بل فى مطلق حركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا
عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال و هو علم ان يكون بينهما
اى بين اللفظين تناسبا اى توافق فى الحروف والترتيب اى ترتيب تلك الحروف و فى المعنى
ايضا نحو اشتقاق نحو ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو
علم ان يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة
فى المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان فى المعنى او مع المناسبة فيه بدون
الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال بالحائط والثانى الاخلال بالعرض فهما
متناسبان فى المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسبا فى المخرج
والمعنى فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق

والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر
اذ العين والهاء كلاهما من الحلق وتعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة
في الحروف مع الترتيب فهو صغير يسمى به لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة
العمل وان اعتبرت الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العمل
بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبرت تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل
اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحرف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى
اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق
المذكور هنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل
مصدر هو اشتقاق صغير فانه الحامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد
لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول ل
وتقرير دلائلهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال
قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اعلال الفعل مدار
وسبب لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد
اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر
والدوران ترتب الشيء على ما له صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المترتب عليه
الداير اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد
عدة هي مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف
من وعدة فان لم يوجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصلها قوم قواما
فلما اعل الاول اعل الثاني فان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال

الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعل
الفعلان لم يعل المصدر تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من جهة الاعلال
للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل
مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا
فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب
بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت
تاكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع
دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي المصدر اسم هو مصدر لكونه اي
المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا اي
في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فارة حاذق في المشي لا يتعب
راكبه اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم
اي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو عن اعلال المصدر اذا اعل فعله
انما هو للمشاكلة اي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى
لا للمدارية ولذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا
فلا يدل الاصالة في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله توعد
فانه للمشاكلة بعد وحذف الهمزة في يكرم فانه للمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة
لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا في
الجواب عن متمسكهم الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة
احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء

عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموا تاكيد الفعل
توسعاً فقولك ضربت بمعنى احدثت ضرباً فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك احدثت
ضرباً ضرباً فظهر انه تاكيد للمصدر المضمن وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل
فلم يقع المصدر تاكيداً للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع
تاكيداً للفعل فنقول المؤكدية بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل تدل
عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس مشتق
منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق واصلاً له فيه
ومتاخراً عنه في الاعلال وفرعاً عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل
وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث وقولهم
مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقاً بان وضع
لفظ المشرب ولفظ المركب فيكون لفظ المشرب مراداً فاللفظ المشروب ولفظ المركب
مراداً فاللفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضاً حقيقة في معنى المصدور بل ذلك
من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان
اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء لانه الجاري والسائل
هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي
واسند اليهما الجريان والسيلان مجازاً للملابسة بينهما وبين الحال اعني الماء كذلك قولهم
مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضاً اما بالمفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو
المشرب والمركب على الحال او يراد بهما معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازاً للملابسة بينهما
لما حل به اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب

8

المشروب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب
على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياساً
عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم
من كون لفظ مستعملاً في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملاً
في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غاية ان يحتمل استعماله فيه فمجرد احتمال ان يكون
لفظ المصدر مستعملاً في معنى المصدر مستعملاً في معنى المصدور مجازاً مع قيام احتمال ان
لا يكون مستعملاً فيه بل مستعملاً في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة
اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه بكون المصدر بمعنى المصدور
بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب
والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب على المشروب والمركب ويراد به المشروب
والمركوب له لا لان المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدر لازم فلا يمكن
ان يذكر لفظ المصدور ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر
ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر
اي الصدور نحو قعدت مقعداً حسناً اي قعوداً والمصدر الذي هو لفظ المصدر
بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضاً بعمل الفعل
في المصدر نحو قعدت قعوداً والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل
في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم
على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وايضاً ينتقض بنحو ضربت زيداً
ويزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة

استمدادای محبوبلر سرورى | او نوزاکیدر ثلاثی مصدری | سیبویه بیک مذهبی در دیدکوم | هم مراحک نقلیدر سویلدکوم

وزیّف ادلّة المخالف جری فی ذکر الاوزان علی تقدیم الاصل فقال ومصدر الثلاثی کثیر مختلف
وعند سیبویه ای ماذکر سیبویه منه ترتقی الی اثنین وثلثین بابًا ای بناءً وضبطه ان
یقول عینه اما ساکن او متحرک فان کان ساکنا فاما ان یکون بزیادة شیء اولم یکن فان
لم یکن بزیادة شیء فالفاء منه اما مفتوح او مکسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل
وان کان بزیادة شیء فتلک الزیادة اما تاء او الف او الف ونون وعلی التقادیر فالفاء
اما مفتوح او مکسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة فی الثلثة تسعة وهی نحو
رحمة ونشدة وکدرة ودعوی وذکری وبشری ولیان وحرمان وغفران واورد
ذلک بقوله نزوان لان المصدر المتحرک العین مزید فی آخره الف ونون لم یجیء الا علی
هذا البناء فذکره هنا للمناسبة مع لیان فی فتح الفاء وزیادة الالف والنون هذا اذا
کان العین ساکنا وان کان متحرکا فاما ان یکون بزیادة شیء اولا فان کان فالفاء اما
مفتوح او مکسور او مضموم فان کان مفتوحا فعینه اما مفتوح وذلک نحو طلب
او مکسور وذلک نحو خنق ولم یجیء مضموم العین منه بالاستقراء وان کان مکسورا
فهو مفتوح العین لیس الا لکراهة توالی الکسرتین او لکراهة الانتقال من الکسرة الی الضمة
نحو صغر وان کان مضموما فهو مفتوح العین ایضا لیس الا لکراهة توالی الضمتین او لکراهة
الانتقال من الضمة الی الکسرة نحو هدی وان کان الاول فالزائد فیه اما ان یکون تاء التانیث
فقط اولا فعلی الاول فالفاء اما مفتوح او مکسور او مضموم بحسب القسمة لکن لم یجیء منه الا
مفتوح الفاء بالاستقراء وعینه اما مفتوح نحو غلبة او مکسور وذلک نحو سرقة ولم یجیء
منه مضموم العین بالاستقراء وعلی الثانی فاما فیه مدة او میم زائدة بالاستقراء اولا فان
کان فیه مدة فهی اما الالف او الواو او الیاء فان کان الالف فاما معها زیادة اخری اولا فان لم یکن

9

فان لم یکن فالفاء اما مفتوح وذلک نحو ذهاب او مکسور وذلک نحو صراف او مضموم وذلک نحو
سؤال وان کانت معها زیادة اخری فتلک الزیادة اما التاء فقط او التاء والیاء فان کان
التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلک نحو زهادة او مکسور وذلک نحو درایة او مضموم
کبغایة ولم یذکره سیبویه لقلته وان کانت التاء والیاء فالفاء مفتوح لاغیر بالاستقراء
نحو کراهیة ولم یذکره ایضا لقلته هذا اذا کانت المدة الالف وان کانت الواو فاما معها
زیادة اخری اولا فان لم یکن فالفاء اما مضموم وذلک نحو دخول او مفتوح وذلک مثل
قبول واخر مفتوح الفاء لقلته حتی لم یسمع له ثان ولم یجیء منه مکسور الفاء لثقل
الانتقال من الکسرة الی الضمة وان کانت معها زیادة فتلک هی التاء بالاستقراء ولم یجیء منه
الا مضموم العین کصهوبة وان کانت المدة الیاء فلم یجیء مما یقتضیه القسمة الا مفتوح
الفاء من غیر زیادة شیء آخر وذلک نحو وجیف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب
ذکره مع دخول اذ هو مما فیه المدة واو نظرا الی قلته بالنسبة الی المتقدم ونظرا الی
ان معه زیادة اخری والحاصل ان لوجیف مناسبة لدخول من جهة عدم الزیادة
علی المدة وان لصهوبة مناسبة له من حیث ان المدة واو ورجح وجیف بالکثرة
بالنسبة الی صهوبة فقدّم فان کانت فیه میم زائدة ولا یکون الا مفتوحة بحکم الاستقراء
فاما مع زیادة شیء آخر اولا وعلی الثانی فالعین اما مفتوح او مکسور نحو مدخل ومرجع
علی الشذوذ واما مضموم العین منه نحو مکرم ومعون فنادر ولذا لم یذکره حتی جعلهما
الفراء جمعین لمکرمة ومعونة اسمین علی حذف التاء وتم استبعاد لمجیء المصدر علی
هذا الوزن وعلی الاول فتلک الزیادة هو التاء لاغیر بحکم الاستقراء والعین اما مفتوح
نحو مسعاة او مکسور وذلک نحو محمدة وهو شاذ وانما ذکر المصدر المیمی مع غیر المیمی

مع ان الاول قياسى والثانى سماعى نظرا الى المهمى ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان
قياسيا فى نفراد المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثى المجرد كما اشرنا اليه مع انه
لم يترك الاشارة الى انه ليس مثل حيث ذكره بعده ولم يخلط به ويجئ المصدر على وزن
اسمى الفاعل والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول
فالاول نحو قمت قائما اى قياما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام اى خروجا وقوله كفى
بالنأى من اسماء كاف اى كفاية ومنه افضل فاضلة اى افضالا وعافاه الله عافية اى
معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عقبا وقوله تع فهل ترى لهم من باقية
اى بقاء وقوله تع ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدالة اى الدلال بمعنى الغنج
والثانى نحو قوله تعالى بايكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان
زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اى الى يسره
والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل
والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اى الكراهة والصدق والحلف
واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه
حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجئ على وزن الخ والا فالواجب ان يقول ويستعمل فى معنى
اسم الفاعل الخ نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز و
لذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد
فائدة المجاز ويجئ ايضا للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه
من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره لانه قال حين
سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسا ولذلك ذكره فى الامثلة

فى الامثلة الرميا وقال هى الترامى الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء
وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير و
الترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة فى الرد والجولان والقتل والسير
وثانيهما فعيلى بكسر الفاء والعين وتشديدها وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث
الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة
لما فرغ من مصادر الثلاثى شرع فى مصادر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد من ابواب
غير الثلاثى رباعيا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر
ميميا او غير ميمى يجئ على سنن واحد اى طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية
مصادر تلك الابواب اعتمادا على اساميها فى غير الرباعى المجرد واما فيه فطردا
للباب الا فى كلم يجئ المصدر منه كلاما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين
على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء
وفى التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا والا فى قاتل يجئ قتالا بكسر القاف وتخفيف العين و
قيتالا بالياء على لغة من قال فى كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه فى قاتل كانهم
حذفوا الياء التى جاء بها اولئك فى قيتالا ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث
ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكى
حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والا فى تحمل يجئ تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد
فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر اوله وزيد قبل الاخر الف والا فى زلزل
يجئ زلزالا بفتح الاول فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الفاء وكسرها
قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصل لما فرغ

من بيان ابنية الاصل الذى هو المصدر شرع فى بيان ابنية الفرع فقال الافعال التى تشتق
على صيغة المبنى للفاعل اى تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول
اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى ان الحق كانه
لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل اه احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة
المبنى للمفعول فيهما لان المقصود فى ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم تختلف حكم هذا
الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة
انه هو الله تركه المصنف وايضا لما كان المبنى للمفعول فرعا للمبنى للفاعل لان الاول
معلول للثانى معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال خمسة وثلثون بابا ستة كائن
للثلاثى المجرد والاقله سبعة قدم الثلاثى على الرباعى لتقدمه الطبعى ووجه ضبط
ان الماضيه ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن و
استثقال الضمة والكسرة عليه والحرف الثانى منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط
الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو
عن دوران حركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه او يضم
او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فمضارعه لا يكون الا
مضموما فانحصر بحسب الوقوع فى ستة وهى نحو ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر
وقتل يقتل بفتح العين فى الماضى وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحه فى المستقبل
وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وتسمى الثلثة الاول
دعائم الابواب جمع دعامة وهى عمود البيت اى اصولها لاختلاف حركاتهن فى عين الماضى والمستقبل
فكما ان معنى الماضى مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغى ان يكون مخالفا لفظه للفظه ليطابق اللفظ

وتعريف الباب مطلقا
مجموع كلمات متفرقة مشتملة على
ماض ومضارع من غير تداخل اللغتين
وما يشتق منهما وما يشتقان منه
ومجهولها وتعريف الباب الاول
مجموع كلمات متفرقة مشتملة على ماض
مفتوح العين ومضارع مضموم العين
وما يشتق منهما وما يشتقان منه
ومجهولها وقس على هذا تعريفات
سائر الابواب امتحان الانظار

اللفظ والمعنى فى الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالف اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اى وكثيرة
استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فتكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما
تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف فى الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة
الفتح للضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثانى على
الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثانى على الاول نظرا الى ان الضم علوى وانه اقوى اوقصد
التدريج فى النزول من العلو الى السفل الذى هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض
الاخر على بعضها فلفتح عين الاول فى الماضى والمضارع وكثرة استعماله بالنسبة الى الثانى واما
تقديم الثانى فللنظر الى الضم فوقى وقوى والى استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من
مكسور العين فى الماضى مضموم العين فى المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل
ولم يجئ من مضموم العين فى الماضى مفتوح العين فى المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء
التدريج فى الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع من الضم الثانى
والكسر للضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول فى الدعائم امران اختلاف الحركات
وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا فى عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة
الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا لا نفى الامر لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم
ان عدم الدخول فيها فى نفى الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر
الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة فى اولها وقال واما فتح يفتح لا يدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات فى عين الماضى والمستقبل ولعدم مجيئه اى مجئ باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا او لاما
والتزم معا فيه فتح العين فى الماضى والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقله عين حرف الحلق
ولذلك لم يدخلوا الفاء فى الترديد ولم يقولوا او فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه فى المضارع

ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولامجيء بحروف الحلق لعدم كثرة الاستعمال ايضا واما
ركن يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لفظ وقوله
من اللغات المتداخلة والشواذ نشر على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي و
ضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع
من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن يركن
من الشواذ وان ابى يابى من الشواذ الثابتة عن الواضع في حكم المستثناة فكانه قال القياس
كذا الا في هذه الصور فلا نقض اما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي والمضارع في الكل
من غير حرف حلق فلغات قبيلة طي وقد فروا اي فادين من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل
فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل
الياء فتحة ثم قلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبايع اي الافعال الطبيعية الغريزية
التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والا من النعوت اي الصفات
اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا
بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامهما بها اعني الضم رعاية للتناسب بين الفاظ ومعانيها
وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة
الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد
جاء فضل يفضل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصله كودت
تكود بالضم في الماضي والفتح في الغابر وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من
باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما

كان فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن
كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلاثتها من المتداخل وكان المص لم يظفر بكدت تكود بالضم
فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم
بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد و
الرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص قدم منشعبة الثلاثي
المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما قال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي
اي المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يرد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة
الزائد على الاصل ثم قدم ما فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه
ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذكر نحو اكرم اكراما
بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس
لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو قطع تقطيعا
بتضعيف العين قيل الزائد هو الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة
بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان
الزيادة من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب
المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب ونحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله و
تضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزيادتين من جنس الاصول و
نحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل
قدمه لمشاركة الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة و
النون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزائد في الاول ونحو احتقر احتقارا

بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه
على باب الافعلال انشاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فادبعة ابواب نحو استخرج استخراجا
بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزوايد فيه في
الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وحرف
من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه
لان احدى الزوايد من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو
بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوايد فيه قبل الاخر ويلزم تأخر
احمار اذ لم يحب ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في اخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعلل وتفعلل فانه
للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه
ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر
ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزيادة
فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال
اصلهما اي اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغمتا اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين
بعد سلب حركة اولهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر
بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو
ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار واحمر من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعو
لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون
اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعتا وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمار فحكمه

فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص من احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير وهي افعوعل وافعول وافعلل
يعني لو جعلنا الاصل احماد ثم صير الى الادغام يتيسر المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه
مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا على الاخوات
بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى وبحال معرفة حال ما قبل الاخر في المضارع على الحمل على
الاخوات فيكون قوله فادغمتا الجنسية وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية بيانا للواقع اي لا يقع الادغام
في ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لتقدم الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة
وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال
وجد الاعلال وسبب الادغام ليس موجب للادغام يعني كلما وجد سبب الادغام وجد
الادغام بل مجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة
من باب رضي ويقال رضوا وقووا وطروا وغبوا امتثالا على الاصل وجواز الفك في باب حيي
ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام لان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف
الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي
المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم
يبق فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات
سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة
منها للمنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا
فيها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا تخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه
اثنان فيها غالبا نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول من النون بين العين
واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر

اقشعرارًا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف
واحد نحو تدحرج تدحرجًا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها الملحق دحرج اي مزيدة
على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا الباب
الفعللة قدمه لان الزايد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء
والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين
وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في النفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة
واما تقدمها على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون
بين العين واللام وهذا الباب فعلنة تقدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى قلساة بزيادة
الياء في الآخر ثم قلب الفاء ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وخمسة منها
زيدت على الثلاثي المجرد وهي الملحق تدحرج نحو تجلبب تجلببًا بزيادة التاء في الاول وحرف
من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربًا بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنًا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه
تقديمات هذه الثلثة كوجه تقديمات هذه الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك
ترهوكًا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة
في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنًا
بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما
للملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسًا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد ونحو اسلنقى

اسلنقاء

14

اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم قلب الفاء ولا يبطل به
الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج
وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما
يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم الآلة اي الذي صدق الحكم بالحاق فعل
بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين
فكانه الة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالحاق بدحرج
مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجًا يقال اخرج اخراجًا لان الاعتبار في بالفعللة
لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون فعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا
في قحطب وعربد قحطابًا وعربادًا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق مصادر جميع
فاعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ان يد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنًا في عدد
الحروف في الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلق في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك
الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلًا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكام التصغير
والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلًا وموازنًا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين
واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد من مماثلته في ملحقه
لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج
لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعًا اما في الاصلية فلان
الخاء فهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل
بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه
ما زيد للالحاق دون الملحقات به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج

وفي باب افعنسس وتجلبب وجلبب بتكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس
ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المصنف لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب
اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن بمعاني الامثلة لم نذكرها

فصل اي هذا فصل في بيان الامثلة الماضي وهو فعل دل وضعه على معنى وجد قبل زمان
اخبارك وهو يجيء على اربعة عشر وجها الماضي وان كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها
ولم يتعرض لتنوين الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصلا المشتقات من المصدر
او لاغناء اسمهما اللغوي عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي
مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا الى ضربنا وانما ابتداء في اطراد الامثلة بالغايب نظرا
الى عدم الزيادة فيه ومن ابتداء بالمتكلم نظرا الى انه اصل ولما كان البحث عن احوال
اواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي مرة اذ ما لم يعرف ان الاصل
في آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض
لبنائه وتعرض ايضا لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد
تأييدا لبناء الماضي والا فليس شيء منها من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه
اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه
المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة
ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب
فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة
للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب قدم

قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح
اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخو السكون
يعني ان بين الفتحة والسكون مناسبة لان بين الفتحة والالف مناسبة لانها جزءه وبين الالف
والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون
مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى مناسبة من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد
على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي
اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم
لم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل
لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اي من الماضي العمل اي لم يعمل
اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته
انه اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ ولا يكون موافقا لما كان له في المعنى
فسقطت قوة المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل
لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل
يأخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعناه فاعطى اسم الفاعل الاعراب له اي المستقبل واللام في
له زائدة عوضا اي لاجل العوض عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول
بني الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة المشابهة له ولما فهم من
ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان سبب بناء الماضي استطراد
مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزيل في شان المشابهة

فقال يبنى بعض المضارع وان كان موجب الاعراب فانيا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات
والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء كما يجي ان شاء الله تعالى وقوله بنى الماضي
على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيهم ناظر الى اعراب المضارع للمشابهة
الكثير باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه
مضاف اليه القلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبنى الامر بالصيغة فانه المتبادر وبنى الامر بالصيغة
فانه المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم بقاء مشابهته له بوجه ما يحذف حرف المضارعة
زيدت الالف في اخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما وزيدت النون في اخره
بجمع المونث الغايبة والخاطبة حتى يدل اي حروف المذكورة على هما وهو وهن اي يدل
الالف على هما والواو على هم او النون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد
لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها
من اول المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختيرت الاول
للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف
فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء له صونا للفعل عن اخ الجر الذي هو الياء ولما لم
يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زادوا الجمع المونث النون التي هي شبيه بحروف المد
في اللين والمد والخفاء ولذلك اي ولان في حرف المد خفاء يمكن في مدها اذا القيت بعدها
همزة محققة ان لا تظهر في جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو بحسب
العبارة عليهم كما يجي تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما
وفي زيدون ضربوا هو هم وفي هندات ضربن هو هن فبنى المص الكلام على هذا فقال زيد
الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هم او زيدت النون

النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سياتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمومة
ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح للاجل الواو
لان الضمة جزء الواو والجزء الى الجزء انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واو ولان الميم ليست ما قبلها حقيقة
وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد
ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو
صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا
فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا
يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة
بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل به الضمير
واما اذا اتصل الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل
حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضر وتكلم زيد بالضم
الراء وسكون الواو ومدوا والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو
للعطف وكتب فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل للطراد الباب ومنهم من يحذف الالف
ويلتزم الالتباس لندرته ولزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين
واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنه حرف العلة وكتبت
في غيره طردا للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجوا هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا
حال من ضمير جئت لم تهجوا اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته فالواو في
جعلت التاء علامة للمونث في مثل ضربت فرقا بين المذكر وبين المونث كما جعلت علامة له في ضاربة

قوله زبان اسم رجل معتذرا
من العذر يعني هجوته ثم اعتذرته
عنه فكانك لم تهجوا اعراب البيت
زبان مفعول هجو التاء فاعله
وهو عن قوله ثم جئت جملة
معطوفة على الاولى معتذرا
انتصب بالحال لم تهجو جازم
والمجزوم والقياس سقوط
علامة الجزم لكن ثبت على خلاف
القياس لضرورة الشعر

الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لتعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت
لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا كالتاء ثاني في التخليق
مصدر من المبني للمفعول اي من المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولاً ثم خلق حواء على نبينا
وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها فناسب التاء للمؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا المناسبة
الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجيء في آخر بحث المضمرات
واسكنت الباء اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اتصل بالفعل ضمير مرفوع
متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت
لما يجيء ان شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو قيل ضربْنَ بسكون
النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طرداً على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف
واختاروا الفتح لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع
حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير
وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصاً اذا كان ضميراً متصلاً لشدة اتصاله به
لفظاً ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو
دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طرداً للباب ومن ثمة اي ومن اجل ان
مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربن اي على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد
اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير تاكيد
بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل
بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر

احترازا عن الف التثنية
احترازا عن واو الجمع

17

بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعاراً بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف
اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل بتاكيده فيحصل
له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع الاستقلال
له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول
الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار نحو قولهم حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة
العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربنا اي لم يلزم فيه بعدم
اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون
لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم
يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل
اي الاجتماع
اللغات في مثل رمتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب
الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارضة الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز
حذف احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة
اي مردود عن الخلق
الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله ردئية قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من رداء بالضم ضد جاد من الجيد
فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظراً الى الحركة الصورية وبخلاف
مثل ضربك اي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكانها الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه
اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة والمستهجن ذلك الاجتماع انما هو فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه
ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف
هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان

واما نحو هدبد وعلبط فمقصور من هدابد وعلابط وما وقع في بعض نسخ المراح بالغين فهو غلط من الناسخ اذ لم يوجد في كلام العرب علبط وعلابط بالغين

احدهم وفيهما وابقاؤهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اى حذف

الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف

في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة

والمقصود القصيرة من الابرة وخلاف خلافها وحذف التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت

التاء اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احدهما التاء والاخرى النون فان النون

وان كانت ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء

الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية

زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا

اى العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد ثقلة التكرار اللفظي كما

كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاآن فيه ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل

فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اى لم يحذف احدى العلامتين

الالف والياء المنقلبة من الالف التانيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد

وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يحذف احدهما

لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست مثل فاء يعد وعين

قل ولام غزت فانها ليست بمعنى زائد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة

فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم الا لم يكن حبلى حتى زيد عليه الف التانيث

بل وضعت هكذا بالالف فحذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتانيث في هذه

وكانت خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة لانك

تقول ضربتما وضربتما ولا بناء في هذا قوله في صدر الفصل يجيء على اربعة عشر

عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربتَ بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربتِ بكسر التاء

صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا وجمعه مذكرا ومؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال

ضربت ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم وهي هما هن انت انتما انتم

انتِ انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن ان لا يقال انا نحن انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى

بين الاخبارات ايضا اى نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت

ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال

في التثنية بالنسبة الى المفرد وكذا احتياجها في حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد

وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف

الجمع فان صيغة قلته وتستعمل في الثلثة وفي الاربعة والخمسة وفي الستة والسبعة

الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا نهاية فيما تستعمل

فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل انه في صياغة التثنية

نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بتثنية بخلاف الجمع فان فيه

ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع

فانه لما كثر استعمالها بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى بين تثنيتها لكون

وضع الضماير للايجاز فان انتما مثلا اخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين وان لا

يجعل لكل منهما صيغة على حدة يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم

الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه مذكر

او مؤنث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفاء

بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة واكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لها

واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاضارات فلما كان لها بحث مستوفى احكامها هنا من التسوية
وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ لمعان متعددة
لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير الاشتراك صيغة واعلم ان وضع صيغ لمعان متعددة لما كان
للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لا
يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب
صرف قوله ووضع الضماير للايجاز لما سوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان
لا يجعل شاملاً للتسوية بين الاضارات لان الالتباس لما لم يقع في الاضارات لتسوية لم
يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب ان تقدم او تأخر وزيدت الميم في
ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثاني يقتضي ان يقال ضربتا
حتى لا يلتبس الى الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها
فاذا اشبعت فتحة ضربتَ وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف الاشباع او تثنية والالف
للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول
الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف انتا
اصله انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اي على اي حال انت يمنعك
تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك بقرب من زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا
واختصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها لان تحته
انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا الشارح فقوله انتما
مبتداء وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعاً
لذلك الالتباس لعدم امكان زيادة حرف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة

بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في
الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبل الواو وقيل انما خصت
الميم بالزيادة في انتما تبعاً لهما اي للفظهما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو ميماً فهو
مما يجيء في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طرداً له وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل
وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يمكن الرفع في المبني حركوه بحركة مشبهة به عملاً بالاصل
بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطاً ولفظاً واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل
في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات
للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل
هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف
حيث جعل الواو ضميراً وفاعلاً وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار
الى ضعفه بعدم اشارة اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل
الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم فيه مع انه الاصل خوفاً من الالتباس بالمتكلم
ولا التباس في التثنية بواسطة بزيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم
زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء
التانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب
اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح بخفته والمذكر مقدم فاخذه وبقيت الكسر
والمخاطبة فاعطيناه ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب
اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعاً للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة

التاء التي هي ماقبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي لتناسب الميم حركة
ماقبلها ذيدت الميم في ضربتم حتى لطرد بالتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع
في الوقف واسكنت الميم لانه اغا ضمها الاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي
هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف
وهو الواو لان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان
الضماير مما يرد الاشياء الى اصلها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والعقد
بوضع متصلها التخفيف فلم ياتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما
في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم
مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوايد
على الثلثة ولا يوجد في اخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم
لكونه مستثقلا لاحتياج الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الا
في اخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير
المتمكن لا يوجد الا هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو
لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمة اي ومن اجل
انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو
قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض
ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الاستثقال
المحسوس بخلاف ضربوا اي لم يحذف الواو منه لان باءه مع الواو ليست بمنزلة الاسم
لان الباء لا يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه

واوه وان كان قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد
شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به
في العظاية بفتح العين المهملة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة
بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزايدة لانها من عظي وهو الشرع
وشدد نون ضربتن اي جمع المؤنث المخاطبة دون ضربن اي جمع المؤنث الغايبة لان اصله
اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون
لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق
الثنايا ولا شك لانهما متقاربان ومن ثمة اي ومن اجل ان الميم قريب من النون
تبدل الميم من النون في مثل عمبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ
بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتابة لتصدير التلفظ لان اصله عنبر
وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحروف الذي بعدها من حروف الشفة
وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو مصطلحهم القراء استقبحت يعرف بالوجدان
وان اخفيت على ما مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في
الباء بعد قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء
لغنتها مع عدم منافات الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربتن بالتشديد ضربتن بتخفيف
النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل
فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع النونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع
اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على اضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن
للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما
في اضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن منه

الباء والآخر التاء ولا يمكن حذفها اى التاء دفعاً لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا
اذا اجتمعتا لشيء واحد فيحذف احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا الخطاب علامة اخرى
حتى يحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء
فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون
لقرب النون الزايدة من النون العلامة فى النونية وفى لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيدين
ثم ادغم احد النونين فى الآخر للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اوليهما فى الثانية وقيل انما زيد
حرف فى جمع المؤنث ليكون بازاء الميم فى جمع المذكر واختير النون بمشابهتها الميم بسبب الغنة
زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكراً كان او مؤنثاً فى ضربت بضم التاء لان تحته
اى ضربت انا مضمر وقد نظيره فى الاعراب والقياس ان يزاد من حرف انا الا انه لا يمكن الزيادة
من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهى حقيقة الف تحركت التبس بتثنية الغايب ولو زيدت
النون لالتبس بجمع المؤنث الغايب ولا يمكن ايضا ان يزاد حروف العلة اما الالف فلما مر و
اما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعنى الضم فاختيرت
التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اى التاء فى اخواته اى اخوات ضربت
وهى ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنّ واما زيادة فى تلك الاخوات فلحكم وضعى
ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد ليتنبه عن سنة
الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد حاضر والحروف الشديدة هى
اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقى ليس
من حروف الزيادة فبقى التاء زيدت النون فى ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين
مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة

والانوثة

والانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد النون فى ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بنحن
اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيد النون لان تحته اننا مضمر وفيه نون ثم زيد الالف دفعاً
للالتباس واختص الالف لوجوده فى اننا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اى تتصل وانما عبر
عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوى فى الملاصق والخاتم
من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور بالاسماء الا المجرور وهى اى جميع المضمرات ترتقى الى ستين نوعا وانما انحصرت
فيها لانها اى المضمرات فى الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما
انحصرت فى الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او مجرور او منصوب فكذا الكناية عنه اما مرفوع
او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اى من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اى
اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل فى التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اى
المتصل والمنفصل فى الثلثة اى المرفوع والمنصوب والمجرور اى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعاً
ومنصوباً ومجروراً وهذا اى جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن عما ذكرناه
حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم
المجرور اى جواز تقديمه على الجار يعنى الى التقديم والتاخير يعنى لا احتياج الى التقديم والتاخير فى الضماير
بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب
فى المظهر نحو زيد فعل وعمرو اكرمت وضعوا لهما المنفصل من حيث هما بالمضمر مجرى المظهر ولما يجز تقديم
المجرور على الجار فى المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما فى السعة لم يضعوا
له المنفصل اذ لو وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والغرض من وضع
وجواز تقديم الجزء ضرورى البطلان فبقى لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل عنها خمسة

اى خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها منصوب منفصل
وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اى صورة لثمانية عشر معنى
فى العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها فى حق الغايب مع الغايبة فى مفرد كل منهما وفى
تثنية كل منهما وفى جمع كل منهما وستة منها فى حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة فى حق الحكاية اى
المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة لها فمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه
الستة فى الغايب والغايبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء فى تثنية
الغايبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء فى اختلاف الضمير
بخلاف ضربتَ وضربتِ وضربتُ وانتَ وانتِ وانتما وانتم حيث عدة الثلثة الاول الفاظا
متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير فى الكل التاء فقط وكذا اعدت الاربعة
الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير فى كلها ان فقط لان الاقتران الامور الخارجية
للتمييز من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضميرين اعنى التاء
عند البصريين
وان فيكون لهما دخل فى اختلاف الضمير لقلة استعمالها اى التثنية ~~لذلك نحو ضربتا فيهما~~
فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفى بخمسة فى المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية
لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى فى الحكاية بلفظين اى بلفظ الموحد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت
فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين منهما نحو ضربنا فى جمعهما وتثنيتهما
لان الشخص المتكلم يرى اى يبصر فى اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم
بالصوت انه مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات فى غاية القلة فلا اعتداد به فالغى
اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفايدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم
وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما قلت

[margin: illegible notes]

قلت انتَ يا زيد وانتَ يا عمرو وكذا فى انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد وانما
اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت
المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فانما لم يمكنهم اجراء تثنية وجمع
على ما اجرى عليه ساير التثاني والجموع ان تجعلوا للمثنى صيغة لكونه مفقودا واشتركوا معه الجمع فيها
للامن من اللبس بسبب القراين فبقى لك اى بعد الاكتفاء ت الثلث واسقاط الستة من ثمانية
عشر وجها فى المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا مار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك
القسمة اى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا فيصير اى فلا شك فى انه
يصير كل واحد منها من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعنى المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب
الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة فى اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر
ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر فى خمسة فمنها اثنا عشر نوعا
للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر فى اول الفصل وقد مر ايضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما
قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب
مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلى المرفوع والمنصوب على منفصليهما
لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب
تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن انتَ ضربتَ انتما ضربتما انتم
حال من فاعل [illegible]
ضربتم انتِ ضربتِ انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربتُ منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون
نحن انما هو للساكنين وضمة اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذى حقه الواو
والاصل فى اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هوا هوا على مذهب البصريين لان الواو

[margin: illegible notes]

في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للكلم والضمير هو الهاء
وحدها بدليل سقوطها في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف
الاشباع لا يثبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذا لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون
ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما الواو والياء نحو انهموا وبهي ولكن جعل الواو ميما في الجمع
قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص فقدمه على تعليل مطلق القلب
قوله واجتماع الواوين فان الواو ثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماعهما ثقيلا
مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى الظاهر
قوله جعل الواو ميما والالف للآتي تاخيره فصار الجمع بعد جعل المذكور هموا ثم حذفت الواو
كما اي كحذفها الذي مر في ضربتموا في انه انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو ما قبلها مضموم
وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا
ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف
وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اختيها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما
دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي
المتحد المخرج بالواو كما دخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انت انتا انتو انت انتا انتن
بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا يلتبس الف بالالف الاشباع
في الوقف وحمل الجمع للمخاطب وهو انتموا وانتن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم توجد
علة الادخال فيه وبافي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان في آخر الاسم
وقبله ضمة لقلة حروفه عن القدر الصالح اي من المقدار الذي يصلح ان يكون ذلك المقدار كلمة

23

كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما ويحذف الواو
من هو جوازا اذا اتفق هو بشيء آخر اي اتصل باوله شيء آخر اتصال اتفاق حتى يكون كجزء
منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا اتفق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاد ولهي
الحيوان فان اللام فيها ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف
بالمعانقة مع وقوع الواو في الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر
بل يقلب الفا كما يجيء وحينئذ يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو وان لم يمنع منه مانع نحو
له وجاء في غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغايب في الضمير المنصوب
اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغايب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا
حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا
او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه
او غير نحو منه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء
المقلوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كانت متحركا يثبت الواو
والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم
بسبب اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم واو ولا يرد
واو ضربتموا هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط ح فللحمل على ما سكن ما قبل
الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع ابقاء
ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن فقوله ويحذف اذا اتفق بشيء آخر
اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك او

او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك يكون من اشباع الحركة لتحسين
اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام
ويكسر الهاء بعد حذف الواو من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم
الخروج من الكسرة التحقيقية او تقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو
عند غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه
واشباههما واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص
فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة
الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء او كسرة نحو به ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله
على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصير ها
مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي هيا هين ويجعل كسرة ما قبلها
فتحة للالف اذا اتفق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي
الياء والكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو
الساكنة وليت الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم
يقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل بهي وجعل غيره الفا ايضا طردا للباب
نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه
وغلامه وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف
في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي بادية بادات وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر
لفظ نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما فيجعل الياء ميما في التثنية اي في تثنية هي
ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتها يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة

24

الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان اسكن
ما قبلها كظبي وخصت الميم اتباعا للمذكر وشدد نون هن لان اصله هم كما مر من الاصل
في ضربتن ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول
ضربه ضربها ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربني ضربنا مبنيا اي ضربنا بنى آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك
ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين
متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا
يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة
بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين
فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اي لكن يجوز ذلك الاجتماع
في الافعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول
ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول
انما هو ليترتب عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ولا مفعولا
ولهذا اي ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك
فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فظهر بهذا التقدير ان الاول ليس
بمفعول حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب
اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت
اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت مبنيا

الى ايانا ضربنا ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما
ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربكَ ضاربكما ضاربكم ضاربكِ ضاربكما
ضاربكن ضاربى الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك
يحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على
المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفى مثل ضاربوى اى فى جمع المذكر السالم
اذا اضيفت الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت
الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجى الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان
مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع
المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها فى الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء وادغموها
فى الياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هى الاخيرة او هى الاولى فان كانت الاولى فانهم
استثقلوا الخروج من الواو لازم الى ياء لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم وهذا
الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت اخيرة فانهم استثقلوا
الخروج من ياء لازمة الى واو ولانه اثقل من الخروج من كسرة لازم الى ضمة لازم وهذا
ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما
جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام فى حروف الفم اقوى
لكثرتها والواو من حروف الشفة وهى قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء
المنقلب فى ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اى كالجعل والادغام
الذين وقعا كما فى مهدى اذ اصله مهدوى جعل الواو ياء ثم ادغم كسر ما قبل الياء
لما ذكر والمرفوع المتصل يستتر فى خمسة مواضع جوازا فى بعضها ووجوبا فى بعضها وقوله

وقوله فى الغايب بدل من قوله فى خمسة لا غير وكذا المعطوفات اى يستتر الضمير
المتصل جوازا فى الغايب المفرد من الماضى نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب
ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن النهى نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا وفى
الغايبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا
نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا فى المخاطب المفرد الذى
فى غير الماضى مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب
وانما قيد بقوله فى غير الماضى لانه لا يستتر فى خطاب الماضى مطلقا كما يجيء واما
فى المخاطبة المفردة من غير الماضى ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة
بقوله ياء تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر عند ابى الحسن اى الاخفش اجراء
المفردات المضارع مجرى واحدا فى عدم ابراز ضميرها واستكنانا لكون ضمير
المفرد اعنى الياء اثقل من ضمير المثنى اعنى الالف مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف
ويُرَدُّ على قول الاخفش اجتماع علامتى الخطاب اللهم الا ان يقال ان التاء
تجردت فيها للتانيث كاللام فى ياء الله فانها مجردة فى للتعويض وعند العامة
اى الجمهور هو اى ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو تضربون فانه
ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين
الياء للفاعل فى تضربين عندهم مع ان القياس يقتضى ان يعين التاء له الا ان
علامة الخطاب فى اوله اعنى التاء منعت من زيادة تاء اخرى مجيبة فى هذه الامثلة
للتانيث سواء كانت صفة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا عن الهاء
فى هذه ولم يزد فى تضربين للفاعل بدل الياء من حروف ايت بكسر التاء مع ان

القياس ان يزاد من حروفه لان المضمر بجنبه للالتباس بالتثنية في زيادة الالف منها واجتماع
النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابراز اليا
في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي بين تضربين وبين جمعه وهو تضربن في المفرد
المخاطب التبس تضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين
على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة
او هو بالمؤكد بالنون التثنية في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين
مخففة والآخر مشدد واحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالمثقلة
ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب حضه بالمذكر
وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب
في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التانيث وان كانت حاصلة الا ان البحث
لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل وجوبا
وفي المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم
مع غيره ويستتر جوازا وفي الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب ونحن
او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الخ اي انا وانت او هي ضاربة
ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات وانما استتر اي وقع
الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة جزء
الفعل لانه فاعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل لان الفاعل وخاصية الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي كما في

كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه
كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة
الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به
اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان
المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من
الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه
مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه
لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر
في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر
في المفردين ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص
الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال
اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب اللذين في الماضي لان الاستتار حالة قوية اي
مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المتقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي
الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك خلتها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه
قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية
لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة
اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدا الكلام والمخاطب القوي
لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصل الكلام فقوله في الغائب
حاصل المعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظرا الى الاول وقوله دون المتكلم و
المخاطب

ناظرا الى الثاني ويدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغايب والغايبة دون المتكلم والمخاطب
الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا مقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اذ لا بد ان يكون
ضمير الغايب اخص من ضميرهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف واستتر في مخاطب
المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق
من القيد بيانا لعلته وهي قوله للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل
والابراز قوي فاختير ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض
له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب
الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل
وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان
سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود
الدليل فيها دون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور
الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان لم يكن فمضمر مستتر ولما
لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما كان عدم
الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز
شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعلها مفرد مؤنث غايبة
والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء في مثل هند او انت وتضرب غايبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غايبة
او مفرد مذكر مخاطب بحسب القراين مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة في مثل انا اضرب
فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع

معه غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون فواعل للافعال المذكورة و
انما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون
في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم متوهم
ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان
ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان
للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت
بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو
ضربت هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون
لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يجوز الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه
يتغير في حالة النصب نحو رايت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا نحو مررت بضاربين
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول
زيدان يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا
ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا
وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع الغير لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل
في كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل
امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده
تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع
الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه
المواضع الاربع وقبح ضمير فاعلها حظرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد وتفعل زيد او لا تفعل

ان يكون صح

الا انت وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيد ون اولا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جايز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب و ضرب زيد وزيد ضارب غلامه **فصل** في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على انه يستقبل الفعل الاتي بعد زمانك او ان الزمان يستقبل الان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء وهو ايضا كالماضي يجي على اربعة عشر وجها نحو يضرب الخ اي الى تضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه و يقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه شابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب و على ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة ومما شابه به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ما ذكر من بني آدم تجاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل كذا

مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة الى السين الاستقبال لانه يجي لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقوع بعد كاف المونث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقال يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب بان يدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الان على ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه به ما ضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز عكسه واما المشبه به تقديم هنا فهو على قاعدة تقدم في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه يجدد ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف شابهته زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصور بغاية القوة ونهاية الجرأة وكمال البطش والفتك يتصور زيد بها فتقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدم لكونه مشبها به لا بكونه مشبها ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل بين الحال والاستقبال على الاصح زيد على الماضي حروف اتين حتى

يصير الماضي

مستقبلا واما لم ينتقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر
الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك
الحروف في الاول من الماضي دون الآخر مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته
في الآخر يلتبس بالماضي اى بتثنيته في زيادة الالف وبغايبته في زيادة التاء دون مخاطبته
اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير اللهم الا في الصورة وبجمع مؤنثه صورة
في الزيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اخذ المستقبل
من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان نقص عنه لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اى وقعت الزيادة
في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس لان البناء
المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع
ايضا في اعتبارات غيره من الثقاة وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادته
بعد البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد زمان الماضي فاعطي السابق
وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي اعطي اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق
وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان
الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغايب طلبوا
حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف
بالزيادة حروف المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام
لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال
على ما يقتضيه المناسبة بينهما فشرع يبيّن اى ان اى حرف لاى فعل عيّن ويبيّن المناسبة بينهما

وقال

وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اى للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها
ليتأتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اى اقصى الحلق مبداء المخارج كلها
والمتكلم هو الذي يبداء الكلام به فناسبته وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اى
بين الالف وبين اول حروف انا الذي هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اى الجنس
الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اى الواو خارجا
من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبته ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما
تبدل من الواو ونحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان
كانت كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب واما نحو اوو واو ونصروا فقليل فيه ذلك الاجتماع
المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يعتد فيه صار كان الواوان لم يجتمعن فيه
ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام في الوصل وفي نحو ووجل برفع اللام اى
فيما وقع فيه الفاء واوا قلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب في العطف احدى الواوات
فاء الكلمة وثانيتها حروف المضارعة وثالثتها حرف العطف ومن ثمه اى ومن اجل الاستكراه من
اجتماع الواوات قبل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا
فلو زيد قبل الفاء واوا عطفت بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة وطرد في غيره
وعطف على قوله قبل قوله وحكم ان واو ورنتل اصل وهو الداهية وزنه فعنلل كجحنفل
ثم اتبعوا الغايبة والغايبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغايب والغايبين بزيادة الياء
كما هو اللايق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا سهل اذ الالتباس
بالاقرب اسهل وانما اتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجئ ان شاء الله تعالى
ولم يجمع الغايبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر

لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الآخر نحو يضربون ويضربن وعينت اليا للغائب
اى لجنس الشخص المذكر الغايب اى لغيب جنس المتكلم والمخاطب ليشتمل الحاضر الذى ليس بمتكلم
ولا مخاطب سواء كان مذكرا واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في
الغايبة والغايبتين لما عرفت لان الياء من وسط الفم والغايب هو الذى يذكر في وسط
الكلام الجارى بين المتكلم والمخاطب فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره
مطلقا لتعينها اى النون لذلك اى للمتكلم مع غيره في الماضى نحو ضربنا فاتبعوا المضارع
الماضى في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه اى الشان لم يبق من حروف
العلة التى هى اولى بالزيادة شيء وهو اى النون قريب من حروف العلة في خروجها اى النون
عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن
على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف
اى حروف المضارعة في جميع الابواب للخفة الا في ابواب الرباعى اى رباعى كان وهو اى
الرباعى فعلل وملحقاته وافعل وفعل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة
فيهن لانه من جملتها الياء والكسر عليه مستكره لحمل الباقى عليه وفى الفتح التباس كما
سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعى فرع للثلاثى
في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعى من حيث الفرعية
فاعطى له ليدل على ما قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف
في الرباعى لقلة استعمالهن اى من الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثى فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى الاصل

اعنى

30

اعنى الفتح فهو ان لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثى ثم حمل عليه كلما كان ماضيه
على اربعة احرف ولم يكسروا في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه
اصلا ونفتح حروف المضارعة فيما وراءهن مما اقل استعمالهن لكثرة حروفهن فلو ضمت
فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان جملتها الياء والكسر عليه مستكره و
اما يهريق فاصله يريق بغير الهاء من الاراقة وهو من الرباعى في الاصل فزيدت الهاء
قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزيادة والاعتبار انما هو بالاصل فلم
يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعى ويكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان
ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثى المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في السداسى
وبعض الخماسى حتى تدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضى او همزته نحو يعلم وتعلم
واعلم ونعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل ويستنصر وتستنصر
واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفى بعض
اللغة وهو لغة بنى اسد لا يكسر الياء فيما اذا كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل
يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فتكسر
اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى الياءين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم
على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل فعلى استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر
الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا
الفتحة كسرة لينقلب الواو ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء
كسروا الياء لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حرف المضارعة من المضارع
دون ساير حروفه للدلالة على كسرة العين او الهمزة في الماضى اكتفى بذكر العين

وانما قال ويبجل ح

عن ذكر الهمزة تعويلاً على ما سبق ووجه التخصيص كون العين اصلاً في اصل لانها اى حروف
المضارعة زائدة والتصرف في الزائد اولى وقيل وعينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال
لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفاء توالى الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين
يلزم الالتباس بين يفعَل بفتح العين ويفعِل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم
ابطال الاعراب اذ الكسرة ثابتة حينئذ على توارد العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء
الثانية جوازاً في مثل تنقّلد وتباعد وتبختر اى فيما اجتمع فيه تاءان في اوله
المضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب والمخاطبة مفرداً
او مثنى او مجموعاً والغائبة المفردة والمثنات دون المجموعة احديهما حرف المضارعة
والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان
الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه
هو الاول لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها اهون واختار
المصنف مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعاً اولى لان الغرض من الاشتقاق
انما هي الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة
وسائر معانى الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية
واما اثبات التائين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفي قوله تنقلد وتباعد
وتبختر بصيغة المبنى للفاعل على اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبنى للمفعول
اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبنى للفاعل ولان
المبنى للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف به
اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للمفعول في الحذف

واما وجه

واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبنى للمفعول لالتبس بالمبنى
للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبنى
للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية في مضارع الابواب
الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك الثقل
لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما
والاتيان بالهمزة مع ان الهمزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة
تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل
مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج وتثاقل وعينت التاء الثانية للحذف
مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة
لا تحذف واسكنت الفاء في يضرب فراراً عن توالى الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالى
الحركات لزم من زيادة الياء اذ لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف
الذى هو قريب منه اى بقرينة الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب القرينتين في القسام
ومن ثمه اى ومن اجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحروف الذى لزم منه محذور اولى وعينت
الباء في ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اى
الباء قريب اى يقرب من النون الذى لزم منه اى من زيادته توالى الحركات الاربع وسوى بين
صيغتي المخاطب والغائبة المفردين والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب والمناسب
ذكره في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان لبحث طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته
لاستوائهما اى المخاطب والغائبة في الماضي في وجود التاء لا حركتها وسكونها نحو انت نصرت
بفتح التاء وهي نصرت بسكونها وانما اورد المثالين هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورد

من باب ضرب لكونه اصلاً في الدعائم اشارة الى باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب
ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كساير الابواب
ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن ما به التسوية اعنى التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في
الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب
بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت نفاذها بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء
بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا وان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية
بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء في الغايبة لزوال الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها
بالمجهول منها في مثل تفتح اى في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين
ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتح اى
كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينها اى بين الغايبة
وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المخاطب والمتكلم والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة
فيها او بين ما به الاستواء اعنى التاء وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة
فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيها بين الاخوات ولا خفة ايضا
وادخل في آخر المستقبل يعنى بعد الالف والواو والياء وتجوز في اطلاق الآخر بعد هذه الحروف
لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون
وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال
الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على
الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما يجيء لانه آخر الفعل
حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن

ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة
حروف المد لمكان الضماير فزيد حرف شبيه بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل
علامة للرفع الا نون تضربن وهي علامة للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم
والنصب كما اى كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا بناء
كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثمة اى ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال تضربن بالياء
دون التاء حتى لا يجتمع علامتا التانيث ونون تضربن تحتمل ضميرا وعلامة التانيث
تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لانه علامة الخطاب كما هو عند
الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد
نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما
لما اضيفتا اليه اعنى التانيث ولما فرغ عن البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه
شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل لفظ لم على المستقبل نقل معناه الى الماضي
ونفيه نحو لم يضرب اى لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اى لفظ لم مشابهة
بكلمة الشرط اعنى من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا
كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة
فصل في الامر والنهي الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغايب او الغايب او المخاطب
خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال
صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى آخره زيدان ليضربان زيدون ليضربون
هند لتضرب هندان لتضربان هندات لتضربن واضربا نت الى آخره وهو مشتق من المضارع
بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله والاشتقاق منه

اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور هنا اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا
هناك وانما اشتق من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اى بين الامر والمضارع فى الاستقبالية
اى فى انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر فى المضارع واما فى الامر فلان الطلب انما يكون لما
لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق منه
من المصدر ابتداء كالماضي فيكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل زيدت اللام فى امر الغايب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج
كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسب اللام والحال ان اللام ايضا اى كما انها من وسط
المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اى من حروف الزوايد فيكون صالحة للزيادة وهى حروف
اى حروف الزوايد الحروف التى يشتملها قوله يا اوس هل نمت ولم تأتنا سهو فقال اليوم تنساه
او سألتمونيها او اتاه سليمون واو اتاه سليمان او اسنت مولها او امان وتسهيل
او قول الشاعر ابي عثمان المازني هويت من باب علم اى احببت واما ما يكون من باب ضرب
فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة يعنى النساء السمان فشيبنني اى جعلتني تلك
النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل الاحزان والمصائب فى مواصلتهن
او اسير محبتي اياهن الى ان شبت ويؤيده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال
بمعنى الزمان القديم هويت السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اى حروف
هويت السمان هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو
بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمان يشملها واللام والسين والميم والالف والنون
وحكى ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد
البيت فقال له الجواب رحمك الله قال المازني قد اجبتك مرتين بريد قوله هويت السمان

وليس

وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة فانما تزاد منها لا من غيرها
اذ قد يكون اصولا الا يرى ان حروف الهواء منها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها اصلا
بان توزن الاصلي بالعين والفاء واللام وتجرى الزائد بلفظه لا تقابل به فاءة ولا عينا ولا لاما
تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول
ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال
وعلى هذا ولم يزد فى امر الغايب من حروف العلة من انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة
احديهما للامر والثانية للمضارع وكسرت اللام اى لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التى
جاءت على حرف واحد تبنى على الفتح التى هى اخت السكون لانها مشابهة باللام الجارة فى الصورة
وانما شبهت بها لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء اى بمقابلة الجر فيها لان فى الفعل الرفع
والنصب بمقابلة الرفع والنصب فى الاسم وفى الاسم جر وليس فى الفعل جر لما عرف فى موضعه بل فيه
الجزم فيكون الجزم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجارة وعومل به معاملة الجار فى
الكسر واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعنى يسكن اللام بعد الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما
بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء
معهما الكلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين واما ثم فحمول عليهما لكونها
حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها اكثر من واحد نحو
وليضرب فليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين فى فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء و
كسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين
مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز الفاء والعين لكون حرف الحلق قوية فتتبع
ما قبلها وكذا يجوز كلما جاز فى فخذ فى كل ثلاثي ثانيه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد

كما قال الله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو ثم ليقضوا تفثهم

ونظيره اى نظير لام الامر فى الاسكان فى الواو وهو بسكون الهاء وفى الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له

بماضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حرف الاستقبال

فى امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين

كما يجى ان شاء الله تعالى وكان القياس فى الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغايب لان

الطلب فى الامر انما هو مع اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما اشرنا اليه فكان

قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف

المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله

فيما سياتى للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف اى حذف اللام وحرف الاستقبال

فى امر المخاطب دون امر الغايب لكثرته اى لكثرة استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى

ناظر الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثمه اى ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة

فى امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام فى مجهوله اى المخاطب

اعنى يقال لتضرب باللام والتاء لقلة الاستعمال اى المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب

لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح

اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج

اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرة الهمزة المجتلبة لان الكسر اصل فى تحريك همزات الوصل لانها

زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه

اصل فى تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله فى قبيلتين

من المعربات وهى المضارع ولاما لا ينصرف ودخول اخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك

حرك بما هو اقل وجودا فى الاعراب واكثر شبها بالسكون الذى وجد فى بعض من المعربات دون

بعض ولان السكون والجزم عوض فى الفعل من الكسر فى الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا ولان

وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح المعلى وناهيك

نوعا للاوامر من الافعال المشتقة الاواخر وما ينجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان الاكثر حكم

الكل فتقدمت الافعال فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل

للجر فى الافعال فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر كون الكسر طاية

بحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد بفايدتين اولى بان

يكون اصلا فالكسر اصل فى تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت

للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة فى مثل اكتب

اى فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والثانى قوى

من جهة المعنى وان كان ضعيفا فى اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير

فى عبارات المصنفين بتقدير الكسر اى كسرها يلزم الخروج من الكسر اى من كسرتها الى الضم اى ضمة

العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن فى المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون

حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اى عند اهل هذا الفن ومن ثمه اى ومن اجل ان حرف الساكن

لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية مع ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون

لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان كان ما قبل الواو وهو القاف وهو مكسورة قلبت

الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة فى مثل اكتب بل يضم للاتباع اى لاتباعها العين للعين فى الضم

لان خفة موافقة بين الثقلين غالبة على ثقله الخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف

اعنى اى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها

على صورته فى بعض المواضع كما يجى ان شاء الله تعالى او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما

انما هو بالعارض ولذلك يشبهونهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا
والريح اذا اسكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت
ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل في الالف الوصل الكسر
لما عرفت لانه جمع بين والف للقطع لانه الف افعل والف مفتوحة ثم جعل للوصل اى عومل معاملة
الف الوصل بان اسقطت في الدرج لكثرته اى لكثرة ابن استعمالا ولكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف
ولا شك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط
وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا اى كابن واعلم
ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال
اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال
ال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقوله المص الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب
المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه
للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج لكثرة
هذا الالف استعمالا كما ان الف ابن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا
ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة
كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح الالف لملابس التعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع
ان الاصل فيه الكسر لكثرته اى لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده
للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به
معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف ابن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط

في الدرج

في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم ساكن
وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اى من جنس الالف الذى زيد للامر حتى يكسر
بل الف قطع محذوف من تكرم طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك
في التقدير اذ اصله تأكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك
عن الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسرة الهمزة التبس بالامر
من الثلاثي المجرد او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين
لما زالت بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها على
فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطراب والضرورة وانما حذفت الهمزة من تأكرم لاجتماع
الهمزتين في أأكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى
لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم
بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات والمدات وجمع عجم كفرس
وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام يترك تركا حسنا
كثيرا فح يحصل الالتباس ومن ثمه اى ومن اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين
وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر
دون حالة النصب لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكسوا
بان يكتبوه في الاول لان الثاني خفيف وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف اولى وحذفت الالف
في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية
للتخفيف ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم
لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم ويجزم آخره اى آخر الاسم في الغائب باللام اجماعا اى جميع
النحاة

من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا او حكموا بانجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط
اعنى ان لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت
ضربت كذلك اللام اذا دخل على الجزم ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه
عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اى مثل امر الغايب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين
لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
عندهما اى عند الفريقين من البصريين والكوفيين ومن ثمه اى ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب
قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي عم
لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للخاطب الحاضر فحذف اللام
من لتضرب امرا للمخاطب لكثرة الاستعمال اى لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة الى
جنس امر الغايب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء للفرق بينه وبين المضارع
اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا واجلبت الهمزة الوصل ليمكن
الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعنى التاء فاعطى له اى للموضوع
موضع علامة الاستقبال اعنى الهمزة اثره اى حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام
المقدرة اعطاء كما اى مثل ان اعطي لفاء رب عمل رب في مثل قول الشاعر فمثلك اى فرب
مثلك فحذفت رب واعطي للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل قد طرقت اى اتيتها ليلا
قوله ومرضع اى ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اى اشغلتها عن صبي لها ذي تمايم
جمع تميمة وهي التعويذ الذي يتعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة العين قوله
محول اى اتى عليه حول كامل صفة ذي ولم يقل محولي لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة
اعنى المحيل وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول

وفي جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما في وصف
الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن فيخيف عليه من اصابة
العين واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او التميمتين لفرط
محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك الحال تظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات
المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها و
بعدها واما عند البصريين فهو اى امر المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء
لان المعاني الموجبة للاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان تبنى
وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في الاطلاق المجزوم على امر الغايب في اطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاق
الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال بمشابهة
تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهته بينه وبين
الاسم في الجملة اعنى في وقوعه صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه
اى بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك
ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع الا بناء وبل بني على السكون الذي هو
اصل في البناء ومن ثمه اى ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف
المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع
من الفريقين لوجود علة الاعراب هي حرف المضارعة وزيدت في آخر الامر مطلقا غايبا كان او
مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب
نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغايب وكذلك ليضربن
على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب

وكذلك لتضربن اسم للمجهول وفتح الباء اى حرك بالفتح فى ليضربن مع اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين
هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة وصيانة للفعل عن اخى الجر اى الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس
فى الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذى هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا للضم و
الكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون
التاكيد به فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين
على حده وحذف ياء اضربى عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية
اكتفاء بالفتحة فى ليضربان حتى لا يلتبس المثنى بالواحد فى الوقف ولا التباس فى ليضربوا واضربى
للفرق بالضم وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة مشابهة اى لاجل
المشابهة بنون التثنية فى وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة فى الف الفاصلة فيعلم ان حكمها
حكم الف التثنية اذ الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك فى الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة
وحذف النون التى هى تدل على الرفع فى مثل هل يضربان اى فى الامثلة الخمسة التى هى يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها او انما اورد كلمة هل ليكون يضربان
طلبا ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته
الاسم ولما اتصل به والنون التى لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة
جزء من الكلمة كما فى بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحروف او الحركة اذ لا اعراب فى الوسط
ردا الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء
ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة فى ليضربنان اصله ليضربننّ
فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم
بطلان الغرض فتعين الفصل بشىء واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها

وحذف

ونحو فى الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اى الشان اى لكنه لا يدخل
بعد الالفين الف التثنية والالف الذى وجب فرض دخولها قبل الخفيفة فى جمع المؤنث حملا لها على
الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة
الا ترى ان يونس حين ادخلها فى فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنانّ دون اضربنّ و
ما قيل ان اتصال الثقيلة انما هى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام
ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم يقتضى اتصاله الخفيفة لان التاكيد فى الثقيلة اكثر فالمناسب
ان يعدى من الخفيفة اليهما بشىء لان اتصاله الثقيلة انما هى فيما وضعنا له اعنى التاكيد
وهى كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل فى افادة ذلك
المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين
فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من المثقلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان
الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة
واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع
على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليهما فرع بما ذكرنا من معنى الاصالة
وقوله لاجتماع الساكنين فى غير حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز
لان الروابط بين الحروف والحركات فان فقدت فى اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالآخر
ولا يجوز حذف احدهما اذ فى حذف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث
يلزم بطلان والعمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك
النون خلاف وضعها وحده اى مرتبته فى الجواز التى لا يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها
هو ان يكون الاول حرف لين والثانى حرف مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما

دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين
الخالص لسكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين
قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند السكون اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي
بسكون ياء الاضافة وصلا او متحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان
بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر وبرواية ابن ذكوان وكلاهما اى كلا نوني التاكيد
تدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بحسب نفس الامر ودلالة عليه
اما مطابقة وهي الخمسة الاول او التزاما وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب
الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به فيلزم الطلب اى طلب جوابه واما نحن والله
لاغا فين فمحمول على الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب
وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا
لتاكيده لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا
في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان
كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاضر في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان
موجودا ولكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود
والاليق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضربن واضربن وليضربن
واضربن وثانيها النهي كذلك مطلقا نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن
ورابعها التمني نحو ليتك لتضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن
فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب
يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا عنه للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب

لتضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اى جوابه نحو والله لاضربن والجملة القسمية
اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخله نونا
التاكيد دخولا قليلا لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي
كون حروفهما لا لفظا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر
في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اى
لكن النهي مطلقا سواء كان للغايب او للحاضر معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف
المضارعة فيه ويجيء المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله
ومن الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد في ضربت زيدا الى آخره
ومر في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا الى آخره ومن
الامر نحو ليضرب ومن النهي لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما
لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله
والغرض من وضعه اى من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين لخساسة
الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة
المفعول المقام الفاعل بل الغرض منهما انما هو تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير
اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان
عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او
تبيين لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان
واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اى معنى المجهول
غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول اسناد الفعل لمن صدر عنه اعني الفاعل

فُعِلَ صيغة ايضا اى كيفه له غير معقوله وهي فُعِلَ ليتناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل
وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما
غير الثلاثي في المجهول الى وزن فُعِلَ دون ساير الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من
ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذاك خيف ان يُلحَق في اوله وهلة النظر بقسم
الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض الا ان
الخروج من الكسر الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمه
اى ومن اجل ان صيغة فُعِلَ غير معقولة لا يجيء على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دُئِلَ
بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل ودُئِل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن
العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل
على يُفعَل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اعني يُفعَل مثل فُعْلَل
بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اى على
فُعْلَل كلمة في كلامهم ايضا اى كما لا يجيء فُعِلَ فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا
فيتناسب اللفظ والمعنى ويجيء المجهول في الابواب الزوايد من الثلاثي كلها اى مما زاد حروفه
على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول
وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دُحرِجَ وأُكرِمَ وبضم الاول اى بضمة اصلية كانت كما
في الرباعي او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اى بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم ويُمدَح
ويُستخرَج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك منه يضم مع ضم الاول

فيها

فيهما في الماضي وبكسر ما قبل الآخر وهي تُفُعِّلَ وتُفُوعِلَ وعلم حكم تُفُعْلِلَ منهما وافتعل وانفعل وافعل
واستفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعلّ وافعنلل وملحقه علم منهما وضم الفاء في الاولين
اى تُفُعِّلَ وتُفُوعِلَ ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اى الاولان ذكر المتعدد
في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
بمضارعى فَعَّلَ بالتشديد في تفعل وفاعل وتفوعل في الوقف وضم الاول المتحرك في الخمسة
الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر للحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء
في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر الواو هنا مثله في وافتعل
لا للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والآخر في
الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره
وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالته فقس الباقي وهو الآن بعد
الاخيرة عليه اى على افتعل **فصل** في اسم الفاعل قال ابن الحاجب ويسمى اى بلفظ
الذي هو وزن الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم
المُفعِل والمُستفعِل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم صيغة الآتية على
وزن فاعل بل اراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول كما ان اسم من وقع عليه الفعل
يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما
لم يقولوا اسم المُفعِل والمُستفعِل بمعنى الذي فعل الشيء اذ لم يأت المُفعَل والمُستفعَل
بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما لم يطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والنائم لان للاغلب
فيما بني له هذا الصيغة اى الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا

كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو لم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع
يخرج المصادر واسماء الذات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات
والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع
وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به الفعل على الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو
وانا مقترب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول
لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر
قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان
والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل
والاولى ان يقول لما قام وذلك لان الجاهل امره ذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء
باعتبار كونه عاقلا بل وضع بمعنى قائم بذات كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة ولعله
قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فيدخل فيه نحو مؤمن وكافر
وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل
فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس مقيدة
باحد الازمنة كالصفة المشبهة بمعنى كريم والكريم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انهما
حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة كل من اسم الفاعل
والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التي مر ذكرها واعمل المصدر
المعرف باللام على غير القياس وصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره على
وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء

بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول
الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي واختص الالف بالزيادة من بين سائر
الحروف المدلحقتها بين الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير به اسم مشابها للمتكلم على
تقدير فتح الالف الذي هو الاصل الحقيقة نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم كونه ثقيلا
يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب
وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسر الى الضمة في مثل ينصر
ولا مجال لابقائه على السكون والادخال في الآخر يصير به مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك
الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا
وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لقلب
حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عين الفعل
المضارع للاشتقاق منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير مشابها
بماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان
من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن
مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع
ايضا كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر المفاعلة ولكن بقي اسم الفاعل مع ذلك الالتباس
للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن كل ساعة وثقله
وقيل اختيار الالتباس اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به
بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المصنف ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في
الصيغة **ويجيء الصفة المشبهة** باسم الفاعل معنى لانها لما قام به الفعل ولفظا لانها تثنى

ويجمع ويؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهو اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل فقط على
معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة
ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف
اسم الفاعل حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدوهما في المشتقات من
المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي
لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل
والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة
الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات بشيء منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب
الظاهرة فانها اتت منها على افعل كابيض وابلج واعور ونحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء و
سكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن بفتح الفاء
وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر
خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين
وسكون الفاء وهو اي وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها تجيء
من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وادم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة
الاعجم وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين
وكذلك اي كما ان احمق يجيء بالضم يجيء خرق وسمر وعجف اعني فعل بضم العين لغة فيهن
اي في هذه الثلثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجيء افعل بفتح الهمزة
والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر

المشتق

41

المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اي زائد في الطول على غيره
ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر خففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها شرها هذا من قول امراة قالت
لحليلها اني اموت فاذا دفنوني فاتني ليلا فاخرجني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله
ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان اخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة
فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله قالت الوسطى
صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان
محياها وتعلقت وخرجت فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجيء افعل لتفضيل
الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترازا عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه غير
مزيد فيه اي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من
الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم تحذف منه شيئا وان حذفت
الزوايد وقلت هو اخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه
كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على قياس ظاهرا
كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واصل فهو على غير
القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب
وغيرهما احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشائع فيهما اي في اللون والعيوب
يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم
ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصد تفضيل الزائد على الثلثة وتفضيل
اللون والعيب توصل اليه باشد ونحوه مثله هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا

واكثر درجة واقبح عمرو الا انه لا يجئ افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل
اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس
بان يجئ افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله
للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام
لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول
اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم
الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وفي
كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجئ من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي
اكثر مشغولية من امراة ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وهو
اي فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدينار واولاهم اي اكثرهم ايلاء اي اعطاء للمعروف
من الزوائد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من هبنقة
اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجئ اسم الفاعل على وزن فعيل نحو
نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جميع
الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول
ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف
فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء نحو فالتبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفى
في الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب اشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق بين
الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا
ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء جريا على الموصوف او لا نحو

او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرة هذا هو الاكثر والاقل
انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الا اذا
جعلت الكلمة اعني فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل
الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية
الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيطة وصبية
لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة
انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة ح فيكون صفة وتسمية شخص له
حمرة باحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة بهذا الوضع
فيكون اسما وقد يشبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى
الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل
الساعة قريب وقوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس
ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير رحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر
والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فان الرحمة بمعنى الترحم او بمعنى
ان رحم اولان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله بشيء قريب او اثر رحمة الله قريب هذا
على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل ويجئ فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل
وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمؤنث اذا كان
فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى
صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل
والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع

الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوبة بالتاء في المؤنث
ذكر الموصوف اولا فرق بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول
الى القراين كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث
بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة
وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله فاعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر
الموصوف للمفعول متعلق باعطى واعطى في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما
اى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم نعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله
على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء
خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال ويجئ للمبالغة في الفعل من الفاعل فعّال نحو صبّار فاعل
يجئ بفتح الفاء وتشديد العين وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم
او الخاء المعجمة او الحاء الغير المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو
اى وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمنقب ولهذا ذكر السيف لتعين كونه هنا للمبالغة
وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسّيق بكسر الفاء وتشديد وكبّار بضم الفاء وتخفيف
العين كعجاب وطوّال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر
لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده اليه في المجذم مع
اشتهار امره في الجمع وعلّامة ونسّابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين
اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ونحو صبّار لشهرة
امره في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء
وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة

لمبالغة اسم المفعول والاولى تأخيره على اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح
اورده عقيبه ومجذامة ومقام ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث
في السبعة الاخيرة وهي علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي
الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال فانها يقتضى ان لا يكون الموصوف بها على الاصل
الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث
واما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من السبعة الاخيرة فمحمول
على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا عدوة
الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اى التاء المطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي
للفاعل حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان
الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اى صديقة نقيضه اى عدوة في المعنى لانهم يا لهم بعدوة
وصيغته اى اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اى مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا
على صيغة المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة
بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمرّ تبعا للمستقبل فيما اذا
كان المستقبل مكسور العين وتبعا للمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين
كمتدحرج ومتضارب ومنكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى
بالزيادة اما الواو فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لابد
لحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس بالمستقبل واما الالف فللالتباس بالمتكلم
وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم مقامه اعني
حرف المضارعة اما مضموم كما في رباعيات او مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات

انتم قلتم في السبعة الاخيرة
يستوي فيه المذكر والمؤنث
ومفعيل ثم معطير منها مع انه
لا يستوي المذكر والمؤنث
منه كمسكين اذ يقال رجل مسكين
وامراة مسكينة فاجاب
بقوله اما قولهم مسكينة
محمولة على نظيره وهو فقيرة
فانه بالتاء في المؤنث و
بدونه في المذكر لانه
فعيل الذي فلا يستويان
فيه فلما لم يستويا
فيه حمل مسكين
عليه في عدم
الاستواء
عبد الرحمن

اى سواء كان رباعيا مجردا
او مزيدا فيه او ثلاثيا
مزيدا فيه منه

والموضع
وبين اسم الفاعل
ولم يبق الفرق بينه
وبين الآلة فلو
لم يضم الميم
لالتبس
عبد الرحمن

فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اى بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ
لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول
والقياس مسهب بالكسر ما قبل الاخر لانه من اسهب وبافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم
وكسر ما قبل الاخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبنى ما قبل تاء التانيث على الحركة فى نحو ضاربة اى اذا
اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان الاسم الفاعل معرب وقوله لانه
اى ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجرى فى الوسط فبنى
تعليل للبناء لا للبناء على الحركة كما كان اخر الكلمة فى اتصال نون التاكيد به نحو اضربن واتصال
ياء النسبة نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة فبنى وانما بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء
السكون لعروض البناء وبنى على الفتح للخفة **فصل فى المفعول** سمى اسم المفعول
مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب
اى اوقعت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور
كان مفعولا ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق يخرج الاسم
الغير المشتق من يفعل اى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل التفضيل للفاعل واسماء الزمان والمكان والالة وانما اشتق من المضارع
دون غيره تبعا لاسم الفاعل للمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل اوجرى مجرى الواقع
عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج اسم التفضيل للمفعول
المفعول نحو اعذر والوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار
وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد
لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا

هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجئ بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما فعل
على قياس ما ذكرنا فى اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما فى الاسناد
الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه
قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج
الشفوى فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا
يلتبس باسم الالة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل
ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار
مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل فى كلامهم بغير التاء واما مفعل بالتاء نحو
مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول
ساير الافعال اى باقى الافعال فى الالتباس على تقدير ضم الميم اعنى مفعول باب الافعال فتدبر
ودون الموضع اى لم يغير الموضع اذا التبس به على تقدير فتح الراء وكسرها مع ان بتغيير احدهما
يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثى مشابها فى التغيير باسم الفاعل من الثلاثى اعنى
غير الفاعل من الثلاثى ومن يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل
بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين يعنى ان اسم الفاعل
فى الثلاثى وان كان مثل يفعل من مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة
ولا الحركات فى اكثرها كالحركات نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل
من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون الزيادة فى موضع الزيادة وفى حركة العين فلا تغيير فيه
فغير المفعول من الثلاثى ايضا اى كالفاعل للمواخاة بينهما اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق
الفعل بهما اما من جهة صدوره فى الفاعل اما من جهة الوقوع كما فى المفعول فيكون بين اسميهما ايضا

فغير احدهما كما في غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اى صيغة اسم المفعول من غير
الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا الا بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا تبعا
لفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمى واسم الزمان
والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما
محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمى باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته
كصيغتهما **فصل في اسمي الزمان والمكان** من الثلاثي المجرد ولم يذكر في اسمي الزمان والمكان
من غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها
وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لان اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال
واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج
الى ذكرهما مع ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان المستدعى حمل اسمهما على اسم
المفعول واغنيت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمى في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته
عن غير الثلاثي بسبب استدعائه حملها عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل
من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف
في عين المضارع انما يكون المبني للفاعل دون المبني للمفعول لانه عينه مفتوح ابدا تعين
ان يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع
فيه الفعل يخرج منه غيره المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحوال
تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على
المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذكران هذه الصيغة
حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم

اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة
بعد حذفه كما زيدت في المفعول لمناسبة بينهما اى المكان والمفعول في كون كل واحد منهما
محلا لوقوع الفعل ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به
اى باسم المفعول وصيغته اى صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل
مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لمقامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب
بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوى كما يدل عليه حينئذ المثال ولما خص الاستثناء حكم
المثال الواوى بالذكر علم ان حكم المثال اليائى كحكم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح فمفعل
بالفتح نحو ميبس وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر
للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح
نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجىء ان شاء الله
ثم كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوى المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود
يود صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكم وفي مثل حكم رمى كما نقل بعضهم
التصريح به عن بعض المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم
الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقى في المنقوص البتة وبكسر العين
منه في المثال وغيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت ثم كلامه اراد بباب يضرب
باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقى قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير
المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي
كلام بعضهم تصريح بان حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل في
امثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل
لا مثل حكم قال

عليه ويرشد كه اليه ايضا مجى مصدره الميمى على مفعل بالفتح كما صرح به فى الصحاح فانه اى
اسم المكان بكسر العين منه فيه اى مثال الواوى الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموجل فى
مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط فى مضموم العين ولم يتعرض لمثاله
لقلته والموجل فى مفتوح العين وانما كسر فى الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء
والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جودب ولا يظن فى الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا
بالكسر لا يوجد فى كلامهم وقيل انما كسر فى الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد
بالكسر اخف من وعد بالفتح وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو
والكسرة فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظر فى كلامهم لان مفعلا لم يوجد
فى كلامهم لان مفعلا لم يوجد فى كلامهم كما مر وصيغة ومن باب يفعل بكسر العين من الاقسام
كلها مفعل بكسر للموافقة الا من الناقص اليائى اذ لا واوى من يفعل بالكسر فانه اى اسم المكان
بفتح العين منه فيه اى فى الناقص اليائى اذ لا واوى من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون
مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالى الكسرات لان الياء كسرتان وعلى الميم كسرة كما يجى فى
باب الناقص انشاء الله تعالى احدها حقيقة وهى كسرة العين والاخريان تقديريتان اعنى الياء
كما انه يفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى
والمخشى ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفى الفتح اطراد وخفة
او للفرار عن توالى الكسرات فيهما ايضا اذ كسر العين فى المفتوح العين والمضموم يلزم توالى
الكسرات لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس
تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص
مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان

46

اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل فى
يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل فى يفعل مفعل بالفتح
فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لانه لما انتفى فى كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة
فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل
الموافق لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره ولجواز
ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فقسم موضعا اى موضع يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر قدمه لان ما اعطى له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور
وهذا كما يقدم الاعراب التقديرى على اللفظى لذلك ومفعل بالفتح واعطى للمفعل بالكسر
احد عشر اسما هى نحو المنسك وانما اقحم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يفعل هى المنسك
والمنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطى للمفعل هو المنسك
فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذلك العدد
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد
وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى الباقى من احد عشر اسما
للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان
فى الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لمكان قتله لزمان قتله رضى الله عنه و
هو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعنى كربلاء **فصل**
فى اسم الالة وهو اى اسم الالة اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به
اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر فى اسم المفعول وانما حكم
بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا فى اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل

لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل
اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة
الخارجة عن المعلول فى الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبنى للفاعل وقوله
للآلة وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثرها اليه يخرج ما عدا المعرف فالمعرف
هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو محلب واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا
مثل قولك فى تعريف رباح غلام زيد اى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفية [بيان الاسم]
فى شيء فالحاصل ان المضاف والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول [عطف بيان لرباح]
الآلة فى الحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان المراد بها فى الحدود الاصطلاحية وبما
فى حد اللغوية لان المراد فى كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوى اذ ليس فى
الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو فى اسم الآلة فانه لغة
اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ويتناولها اصطلاحا واعلم
ان اسم الآلة مختص بالثلاثى المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره فى مفعل وان اسم
الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا تكون الا للافعال المتعدية ولا يكون
للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة [وهو معتبر فى تعريف الآلة] واذا لم يكن الآلة الا للافعال
المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفى قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين
اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم
من كلام القوم ولذلك لم يذكر لها مثالا وقال صاحب المفتاح وعندى ان مفعالا هو الاصل
وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة
التفرع بالزيادة يشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهذا فى الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن

لكن لما كان يستعان به فى الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومن ثمة اى ومن اجل ان صيغة
مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى المكان والمفعل بكسر الميم
وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اى للواحدة من مرات الفعل
والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التى عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول
بيتان مربعان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد فى قوله والمفعل للآلة الا انه
اورد البيت الثانى لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما لبيان
بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فاقتفينا اثره وكسرت الميم فى اسم
الآلة ولم تبق على الاصل الذى هو الفتح لقيام مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين [وهو حرف المضارعة]
الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يمكن طلب الحكمة موجبا الا فى العدول عن
الاصل لم يكن طلبا فى عدم ضم الميم الذى لا وجه لاصالته هنا وجها ولو خرج احد عن الوجه
وطلبا فى عدم الضم قلنا انه للالتباس بمفعول باب الافعال ويجئ اسم الآلة على وزن
مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجئ اسم الآلة
عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه
ان يكون عينه فى الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب
بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه وبفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح
الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء
مفعل بالضم فى مضمومه وفتح ايضا العين فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله
كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل فصار ضم الميم والعين خارجا
عن القياس نحو المسعط ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذى يصب

في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد الكماء العير المشتقة
يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط
فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بآلة اي بالكم
الآلة مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي كحكم اخوات هذه المذكور من
المسعط والمنخل في انها من عداد الكماء عند سيبويه ومن الكماء الآلة عند غيره على غير
القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة **الباب الثاني**
في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي نحو مد به
لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة المتغير
اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع
كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف
الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي
لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد و
كذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي المضاعف الثلاثي اصم و
هو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدته اي يتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام
فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلد
ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة
في بعض المواضع نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث
الابدال انشاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا هن دعايم الابواب
من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر ولم يراع

لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة هذا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا
الى تقويه بباب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها
في الغابر نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا تاما
الا مجيئا قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضاعف في الموزون لعدم
دخوله في التمييز عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي والضم في المضارع وانما ذكره في
الوزن تبعا لساير الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل
بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من
غيره قليل وعلم من سكوته من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسر العين
فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات
وفي الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سياتي فيكون من جنس واحد نظر
اي على ان الاتحاد في الصفة اتحاد في الذات
في المهموسية وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد
ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير
الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او الصفة او حرفان متقاربان الا
انه اقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين
في المثال الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل المكرر
المعلوم بالوجدان وفي المثل اكثره من الكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مد اي نحو
اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء انشاء الله تعالى في بحث ادغام الافتعال
ولم يورده هنا للاحتياج الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل

ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطاه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجيهما
وقد قرا به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء
في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول الادغام افعالا من عبارات الكوفيين
والادغام افتعالا عبارات البصريين البات الحرف الواحد في مخرجه مقدار البات الحرفين
في مخرجهما اي قريبا من مقدار البائهما كذلك نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري
صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله تعالى اوزرقنا الله الكريم زيارته و
هو قريب من هذا قول صاحب المقرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة
وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او
سلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله بالطريق
الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المط اذ لو كان متحركا
حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني
متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره
وادراجه اي ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة
التداخل بل على ان يصيرهما حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول
من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل
الا انه يناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والاثبات
والرفع المذكوران لان الادغام لم المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الحرف
الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة اي ينقص حرف في الكتابة
اذا كانا في كلمة واحدة كبر ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذكر

وذكر للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعا
واحدة وينقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم او حرفان في اللفظ
والكتابة كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا ولفظ الرحمن وليس بثابت
خطا لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب
الضرب الاول منها ان يكونا اي الحرفان المجتمعان متحركين يجب فيه اي في الضرب الاول
في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب
بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر لانه لم يراع
المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا ولا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على
تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو
قوله داخل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل وقد ذكر فيما سبق ان
الادغام فيه غير ممكن حيث قال وبحذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباعد
وتتحير لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل
فسيذكر الخلاف فيه في بحث تخصم فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين
وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح
العين جمع جدة بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من
اثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس صكك على تقدير الادغام
بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ سر بالضم وهو ما
تقطع القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جد بالضم وهو البئر في الطريق
وطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر ومدد بلفظ

مد من مد الثوب ولا يلتبس اى لا يقع الالتباس فى مثل ردّ بانه ردد بالفتح او من
ردُد بالضم وفى مثل فرّ بانه فرر بالفتح او من فرِر بالكسر وفى مثل عضّ بانه من عضِض
بالكسر او من عضَض بالفتح لان ردّ يعلم من يردّ بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف
لا يجئ من فعُل يفعُل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعِل يفعُل بالكسر فى الاول والضم
فى الثانى مثل فضِل يفضُل شاذ لا اعتداد به وفرّ ايضا اى كردّ يعلم من يفرّ ان اصله
فرر بالفتح لان المضاعف لا يجئ اصلا من فعِل يفعِل بالكسر فيهما وعضّ ايضا يعلم
من يعض ان اصله عضض بالفتح لان المضاعف لا يجئ من فعَل يفعَل بالفتح فيهما
وان فعِل يفعَل بالضم فى الماضى والفتح فى المضارع ككِدتَ تكاد شاذ لا يعبؤ به
ولا يدغم حيي فى بعض اللغات مع ان اجتماع المتماثلان المتحركات فيه وانه ليس من
صور الاستثناء حتى لا يقع الضم على الياء فى يحيى اى فى مضارعه فانه قياس
ما يدغم فى الماضى ان يدغم فى المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف
وهو مرفوض ويدغم فى بعضها (اى فى بعض اللغات) نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور
والى ان ذلك القياس (حيي) انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفى يحيي مما سبق الاعلال
لم يبق موجب الادغام فيقال فى كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام وقيل فى وجه عدم الاعلال
حيي الياء الاخيرة فيه غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا به و
تقلب تارة نحو يحيى اصله يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم تكن لازمة لمكان وجودها
كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثانى منها ان يكون الحرف الاول من
الحرفين المجتمعين فى كلمة المتماثلين فى الذات ساكنا والثانى باقيا على حركته يجب فيه الادغام
ضرورة اى من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة لان الادغام فى هذا

هذا الضرب ضرورة اى لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من اسباب ولو فى كلمتين
نحو لم اقُل لك ولم يرُح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه بعض الصور
بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز فى بعضها بلا وجوب لوقوعه فى كلمتين نحو
ضرب بكر وللزوم ضم الياء فى المضارع كما فى حيي فى بعض اللغات نحو مدّ اصله
مدْدٌ بسكون العين الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعْل بسكون العين لئلا
يتوهم ان اصله مدَد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثانى اذ العبرة
فى الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخاص من الالتباس والالتباس فى اللفظ
فى الكثرة ولذلك لا يبالون بالاشتباه فى الخط فيتركون الاعجام كثيرا الضرب الثالث
منها ان يكون الحرف الثانى منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام
ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثانى من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثانى
لا بد منه فى الادغام لانه مظهر وقيل فى وجه امتناع الادغام فى الضرب الثالث لا بد من تسكين
الحرف الاول فيجتمع ساكنان اذ الثانى كان ساكنا قبل هذا فتفر من ورطة هى فى الاصل لئن
يقع فيه الثقل ويقوم والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع فى ورطة اخرى هى اجتماع
الساكنين وقيل انما امتنع الادغام فى الضرب الثالث لوجود الخفة التى هى الغرض من
الادغام بالساكن اى بسكون الساكن الذى هو الحرف الثانى مع عدم شرط الادغام
وهو تحرك الثانى وقوله ولكن جوزوا الحذف اى حذف احد المتماثلين فى الضرب
الثالث فى بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله ممتنع
يعنى ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر
فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به فى الصحاح حيث

قال في احسست يحذفون منه السين الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن فحذف الراء
الاولى لانها التي كانوا ندغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما انشأ
منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا انقلت حركة العين الى الفاء
بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى
ارجح لما حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير
بعادضه ويترجح قلب الثانية في مثل تقضي نحو ظلت اصله ظللت ففعل به ما علمته من العمل كما جوزوا
القلب اي قلب ثاني المتماثلين ياء نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء
وعليه اي على الحذف قراءة من قرا وهو غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذ
من القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل
حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع
الساكنين ولا حرج في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم
يحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها
بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في
قراءة الكسر مثال الحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من
وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا
للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن لا يكون مما نحن فيه واما
اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقررت بالمكان بفتح القاف
على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب

ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب كما تعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة
الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال تكون منه ايضا واما قراءة
الفتح فهي من القرار لا غير فيكون اصلها اي اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك
الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكرها اكتفاء بذكرها في قراءة الكسر
فصار قرن بالفتح هذا اي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه
اي سكون حرف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير
مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان يكون عارضا لا اعتداد به فيتحرك الساكن
فيدغم فيه الاول وهذه لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك
الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة اهل الحجازيين وهو اقرب الى القياس
وفي التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امرا للمخاطب ومد بالادغام امراله بعد نقل
حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين
بفتح الدال الثانية للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اي
لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة اليه في الثلث هي الضمة
ومن ثمة اي ولاجل ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر
والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود ههنا
مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب ضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن وعددن ومددن وسررن
مددت ونحو لم يمددن ولم يعددن اي فيما اتصل به الضمير المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم
وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد ولم يمدد ولم يعدد فان سكونها عارض
لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو امددن ولم يمددن ولم يعددن اعتبر اللازم

لكونه اقوى دون العارض ونظير سكوني امددن وامددحركتا تاء ردنا ولام قولا ونقول

في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة مدن بفتح الدال مدان مدن بضمها وبحذف الواو اكتفاء

بالضم مدن بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسر مدان امددنان ونقول بالخفيفة مدن بفتح الدال

مدن بضمها وبحذف مدن بكسرها وبحذف الياء اسم الفاعل منه ماد اصله مادد ادغمت الاولى بعد

سلب حركتها في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم المكان

ممد بفتح الميمين اصله ممدد وادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم الثانية واسم الالة ممد بكسر

الميم الاولى اصله ممدد والمجهول من الماضي مد اصله مدد ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب

حركتها ومن المضارع يمد اصله يمدد نقل حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا

اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف اتثذ دز سشص ضطظوي

وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخرج ومباعدة في

الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على ترتيب الالف امثلتها فقال نحو

اتخذ وهو اي الادغام اتخذ شاذ اذ كان من الاخذ لان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب

تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست الياء اصلية واما اذا

كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله ائتجر لانه من تجر من باب نصر

اي عمل التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا ونحو اثار بالثاء المثلثة اصله اثتار لانه من ثار من

باب فتح اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله يجوز فيه اثاد لان التاء والثاء

من المهموسة وهي لا ينحصر ولا ينحبس جري النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه وماعداها

مجهورة وهي ما ينحصر جري النفس مع تحركه وخصفه اسم امراة والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه

ستلح عليك هذه المراة فيكونان اي التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجيهما بخلاف

اسمع فانه وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمثابة تقارب التاء

والثاء في المخرج فان بين مخرجي التاء والثاء مخرجي حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي التاء والسين

مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء والثاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء في التلفظ ولذلك

وجب الادغام اذا اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء اتحادا في الصورة فلم يكونا

كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدتان في الصورة فوجب فيه

الادغام فيجوز لك الادغام بجعل التاء بنقطتين ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح

لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يتبع الثاني على لفظ الا انه قدم الاول نظرا الى انه

مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا

الى اتحاد الصوري والاتحاد المهموسي وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه

على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح الهادي ونحو ادان اصله ادتان

لانه من دان من باب ضرب اي اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير

الادغام وتخصيص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء

في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان

كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز ان محط الفايدة في الكلام

القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين

طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادان لانه اذا جعلت التاء دالا اي اذا لم

يترك التاء على حالها لبعده من الدال في المهموسية لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد

في الصفة اي المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب رفع هذا

هذا البعد بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة اعني الدال قصد النفي
البعد والتنافر ولقرب الدال من التاء في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين
حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعتا ووجد شرايط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف
اسدان لسكون الثاني تقديرا وبخلاف وتد يود كلا الالتباس والظاهر ان يقول لقرب التاء من
الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب في الفرع المقلوب اعني التاء اولى يؤيد لكن
لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدا المخرج النوعي الذي للتاء والدال والطاء جعله
اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد يلزم ثم حرفان من جنس واحد فيدغم
اي يدغم احدهما في الآخر ويقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على
معنيين احدهما لم يبقيا على حالهما فى الآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال في المهموسية
علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلام ونحو
اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه اذكر بالدال الغير
المعجمة والادغام واذدكر بالفك والذال لان الذال المعجمة من الحروف المجهورية والتاء من المهموسة
فبينهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم يقلب
التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما كما جعله التاء دالا في ادان للعلة المذكورة
فيجوز لك الادغام بعد جعل المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله
بجعل الدال ذالا او الذال دالا على التعكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام
نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير الدال ذاتا ونحو ازدان اصله ازتان لانه من
زان من الذين مثل اذكر في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الزاء والتاء
في صفة المهموسية وصفة الصفير وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول اذدان كما تقول

كما تقول اذدكر الا ان الادغام في اذكر قوي فصيح بخلاف الادغام في ازان فانه ضعيف غير فصيح لعدم
قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم تقلب التاء
زاء ابتداء ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان
الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير اي حين جعل الزاء دالا وادغام الزاء في الدال
كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه اي ازان
على تقدير ادغام الزاء في الدال يوادي باذان من الاذن ونحو اسمع اصله استمع لانه من سمع يجوز
فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما في المخرج ولكن لا يجوز
الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين في امتداد الصوت فتعين ان يكون
الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية في الذات ونحو اشبه
اصله اشتبه بالفك لانه من الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر لانه
من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلبت التاء اليه دون اصبر بابقاء التاء على
حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية
لاحروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صطظض خغق الاربعة
الاولى وهي الصاد والضاد والطاء والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع
اللسان بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان
الاسمين المذكورين مجاز لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعنى مستعلى عنده
اللسان ومطبق عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك
والثلثة الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من
الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء

عطف على الضاد من المنخفضة وهي لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الكلام مجاز لانها

وحروفها ماعدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل لمعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها

وثانيهما قلب التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه غير مرة فقوله لمباعدة بينهما

اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة لان التاء

حرف شديد والضاد رخوة فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب التاء

من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسر

النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصدا لانه لا ازالة تعسر

النطق فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المعطوف هذا كما اعاده في بحث اذان لقرب

المعطوف عليه في المعطوف عليه هذا كما في ست اصله سدس بدليل سديس واسداس

فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة

هذا تشبيه في قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه والمقاربة بينه وبين

المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازالة

هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلب تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على

حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه اي سدس اعتمادا على فهم

المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث اذان وقلب تاء لمقاربة بينهما

في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ست ثم يجوز ذلك الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا

الى اتحادهما في الاستعلائية اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز ذلك الادغام فيه بجعل

الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت اعني لا يقال اطبر ويجوز ذلك البيان نحو اصطبر

وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو

ونحو اضرب اصله اضترب لانه من ضرب الجرح وهو مثل اصبر في الاحكام وعللها اعني يجوز فيه اضرب

بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد

في الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد

بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج

ونحو اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين

الظاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والظاء في المخرج بجعل الظاء طاء والظاء طاء لمساواة

بينهما في العظم الصوتي ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في

الذات مثل اطلم بالمهملة واظلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من

باب ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة الجوار وكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث وادغم التاء في

التاء وجوبا لانه اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان يراعي تلك المناسبة والواو نظير ياء لكسر

ما قبلها فيلزم ح اي حين صارت الواو ياء كون الفعل مرة ياثيا في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واويا

في المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف

الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزي ويغزو الا

انهم لما امكن لهم قلب الواو شيئا لا يستلزم منه هذا الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا

قوله ويلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم ح والظاهر

ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل

ونحو اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من العسر ومن يسر من باب ضرب

ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كما سيجيء ان شاء الله تعالى

فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر اي الايتسار ولم يدغم اي لم يقع الادغام في مثل ايتكل

يقلب الياء تاء كما في اتسر لان الياء في ايتكل ليست بلازمة يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم
يعني تصير تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا لان اصله ائتكل لانه من الاكل من باب نصر قلبت الهمزة
الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمة اي ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم
حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا او تقلب
تارة نحو حيين كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل ان اللزوم
شرط في الادغام يشذ ادغام اتخذ ان كان اصله ائتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء و
القياس ان لا تقلب في الياء غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال
مقدر وليس من تخذ ومن ثمة توجيهه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتخذ
غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال
ما يقاربها من حروف تدذ ثسصضطظ تقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها
لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى المقارب لها موافق لصفتها فاورد على
ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتل اصله يقتتل من القتل ادغمت اولى التائين بعد
نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين متماثلين المتحركتين لان
التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم
واحتزم وهي نظير انعت تلك في عدم لزوم التاء بعده واذا لم يجب في اقتتل ففي غيره اولى
ويبدل اصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وادغم الدال في الدال ويعذر اصله يعتذر
من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال ويزع اصله يزتزع من
النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويبسم اصله يبتسم من البسم
قلبت التاء سينا ثم ادغم السين في السين ويخصم اصله يختصم من الخصومة قلبت تاء طاء ثم

اذ تماثل الحرفين وغيره

ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد وينضل اصله ينتضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء
ثم الطاء ضادا ثم ادغمت الضاد في الضاد ويلطم اصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغمت
الطاء في الطاء وينظر اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغمت الظاء في
الظاء ولكن لا يجوز في ادغامهن اي الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله
لضعف استدعاء المؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف
استدعاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباع المؤخر الاصل الذي هو العين مع
تفسير لاستدعاء
ان قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي
ان يبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع من
هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال واذا وقع بعد حرف اتثدذزسشصضطظ
من كونها اصلية وزائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام في الماضي وفي
مواضع هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان عند الشان هم اي عند هؤلاء البعض
من الصرفيين لو قصد هذا الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها ويحذف الهمزة المجتلبة فيصير
في اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام
في الماضي ايضا فلا يقال قتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله فيما و
يجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصم اصله
اختصم لان الساكنان عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها
الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس ح وعند بعضهم يجيء في الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اخصم
بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي اصل الخاء في اختصم وان حركة العارضية في حكم المعدوم
لعدم الاحتياج
فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء لا الى الالتباس ايضا واما في خصم بفتح الخاء فلم يجيء

اي بورق بالمجتلبة وكسر الفاء

اختصم بالمجتلبة لان حركة الخاء اعنى الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها
غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء فى خِصّم فانها من خارج فهى عارضة قطعا ولذلك جاز
اِخصّاماً بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهى عارضة ويجوز فى مستقبله اى مستقبل اختصم مدغما
كسر الفاء وفتحها كما جاز فى الماضى نحو يخصّم فان من قال فى الماضى خصّم بفتح الخاء يقول فى مستقبله يخصّم
بفتحها ايضا ومن قال خِصّم او اِخِصّم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول فى مستقبله يخِصّم بكسر الخاء
ايضا ويجوز فى اسم الفاعل ضم الفاء للاتباع اى لاتباع الميم فى الضم مع فتحها عند من فتحها فى الماضى و
مع كسرها عند من كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجئ مصدره اى اختصم مدغما خِصّاما
بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او نقل كسرة التاء الى الخاء ويجئ
مصدره خَصّاما بفتح الخاء ان اعتبرت ان حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال
ان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مُخُصّمون ويجئ مصدره اخصاما
بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبارا للسكون الاصلى كما ذكرنا فى اخصّم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع
وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة عارضة فكانها فى حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما
على تقدير ان يكون كسرها منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا ويدغم تاء تفعّل وتفاعل
فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف **تثدذ زسصضطظ**
وانما لم يذكر هذا القيد اعنى ما يقاربها الظهور ان تعلّم وتقاتل لا يصح ادغامه كما مرّ فى باب الافتعال
من ادغام تائه فيما بعدها من حروف **تدذز سصضطظ** لتقاربها لها فى المخارج ومباعدتها
عنها فى الصفات نحو اطّهّر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهّر قلبت التاء طاء وادغم الطاء فى الطاء
ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثّاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء فى
فى الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادّارأ واظّاهروا وذكّر واقتّل واصّدّق وازّيّن واسّمّع واضّرّع

واضّرّع وفى غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورة اما للاتحاد المخرج او لقربه واما فى الضاد فبعد
قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل فى ما بعدها فى نحو استطعم
لسكون الطاء تحقيقا ومن شرائط الادغام تحرك الثانى ولا يدغم التاء ايضا فى ما بعدها فى نحو استدان
اصله استدين لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اى استفعل للتخفيف فى بعض المواضع
نحو اسطاع بكسر الهمزة استطاع يستطيع اصله يستطيع كما مرّ فى ظلت من ان احدى اللامين
حذفت للتخفيف فاذا قلت اَسطاع بفتح الهمزة يُسطيع بضم الياء يكون السين زائدا على
غير القياس اذ زيادة السين انما اطّردت فى استفعل وذكر ابو البقاء انما ذكروا السين فى اطاع
يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اَطْوَعَ يُطْوِعُ هذا على قول سيبويه واما على
قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع لان اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا
فمضارعه يسطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع كالهاء اى كزيادة
الهاء فى اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس **الباب الثالث فى المهموز**
لم يعرّفه اما لافهامه من تعريف الصحيح او لدلالة اسمه اللغوى يغنى عنه وقدّمه على المعتلات لان
الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى فى حرف العلة فى الاطراد اللازم فى كثير من الابواب ولا
يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما مرّ لصيرورة همزته اى همزة المهموز حرف علة فى التليين
اى فى ازالة شدتها كآمن واومن وايمان وهو يجئ على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ
ويسمى القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سأل ويسمى النبر
ايضا لان النبر فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا و
ذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم حرف الصحيح فى جميع الاحكام الا فى حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتداء
بها كما يجئ ان شاء الله تعالى بالقلب فى جعلها بين بين اى بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها كما تقول سئل

بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب
اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء انشاء الله تعالى وفسرح حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور
وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة
عند الكوفيين وعند البصريين بين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث
يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل
يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة من قريش واكثر اهل الحجاز و
التحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة
بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الهمزة لانه اذهاب بها بغير عوض الا ان المص قدم
القلب على بين بين الاول من طريق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا
ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها
ولا غير المشهور لانه لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشيء
يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب
ياء لانهما توافقها للين عريكة الساكن اي طبيعته لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو
حركة ما قبلها قلبها الى ما يجانسه ويوافقها اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها
الحرف الذي لو اشبعت تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله راس ولوم بالواو اصله
لؤم وبير بالياء اصله بئر والثاني من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي
حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست
ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها للحذف اذ لا يبقى من اثارها و
عوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحركة لا يقبل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت اي بعد حركتها وحركة

وحركة ما قبلها يثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا انطاوع الحذف والقلب لقوة عريكتها
اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف فاحوال الهمزة مع احوال ما قبلها
تسعة حاصلة من الضرب الثلثة في الثلثة نحو سال ولوم وسيم ورووس وجون
وسيل ومستهزئين ومير ومستهزيون ففي هذه الاحوال يثبت الهمزة بجعلها بين بين
الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فانها لا تثبت ح بل يجعل واوا ان كان ما
قبلها مضموما او يجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر
وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف فتقلب الهمزة
المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفا وهمزته اي همزة سال
مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحته اي فتحة همزة سال بحذف المضاف صار تقوية بفتحة ما قبلها
لان اللين يتقوى بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لا هناءك بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون
ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة البغال عشية فارعي
فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك
ومسلمة بن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية
اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي لجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف
النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان السلطان قد ترك الملك
لكم فاغتنموا به لا بورك لكم فيه ولا تمتع به والثالث من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت
الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسلب حركتها فيه اي فيما
اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها
المجاورة الساكن في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها

ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والآخر الساكن الذى قبلها وانما تعين الحذف ههنا لانه لا مجال
للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب على ما يوافق ولا للبين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع
الساكنين فتعين الحذف فيه مع انه ابلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها
ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدى ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة
مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت فى كلام بعض الادباء التصريح بتقديم النقل على الحذف
وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين فى كلمة
الهمزة نحو شى اصله شىء وسو اصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بجيئة لان الواو والياء اذا
سكنا وانفتح ما قبلهما فهما فى حكم الحرف الصحيح او اكتفاء بجيل وحوبة من حيث ان الواو والياء لما
زيدتا للمعنى فكانهما اصليتان او اكتفاء بابويوب وابتغى امره فانه لما خففت الهمزة فى كلمتين ففى كلمة
اولى واما الجمل فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او مزيدتين للمعنى اى
الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند
الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء فى خطيئة فانها للفاعلية والواو فى مقروءة فانها
للمفعولية والياء فى افيئس فانها للتصغير فليس بمعنى معتد به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق
ولهذا يقولون انها زائدة معتدا ولم يعتدوا بكونها للمعنى مع انها زائدة للمعنى نحو مسلة اصله
مسئلة ثبتت الهمزة بسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطى حركتها للسين الذى هو حرف الصحيح
فى كلمة الهمزة وملك اصله ملأك مشتق من الالوكة وهى الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة
الى ان اصل ملأك مألك فقدمت اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما فى مسلة وقيل ملك
ويقال فى الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف فى التمثيل فى الحرف الصحيح فيما اذا كان
فى كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون حرف الصحيح قد يكونان عارضين كما فى

كما فى ملك والاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها فحركت لام التعريف اتجه لهم فى الف اللام
طريقان احدهما انه يجوز فى لحمر بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح
فى غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس لان الالف اى همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه
بنقل حركة الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام
فكان اللام ساكنا اذ لا اعتبار بالعارض كما فى احمر وجيل اصله جيال فزيد الياء للالحاق بجعفر
فصار جيالا فخففت الهمزة على طريقه وحوبة اصله حاب زيدت الواو للالحاق بجعفرة فصار
حوابة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها وابويوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلى
فى غير الكلمة بالهمزة وابتغى مره اصله وابتغى امره فيما كان الياء الاصلى فى غير كلمة الهمزة فان ياء التصغير
كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز
تحميل الحركة على حروف العلة فى هذه الاشياء اى فى الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر
وفى الواو والياء الاصليتين او مزيدتين للمعنى وهذا هو الاولى لشموله شىء وسوء لقوتها
اى حروف العلة بان كانت اصلية او فى حكمها وطرو الحركة عليها لانها نقلت اليها من الهمزة فهى كالمعدوم
واذا كان ما قبلها اى الهمزة المتحركة حرف لين اى حرف علة ساكنة حال كونه مزيدا لغير الالحاق
نظرا الى ذلك الحرف فان كانت ياء او واوا مدتين او ما تشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير
تشابه المدة لانها فى مقابلة الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كانت
ما قبلها ياء قلبت ياء وان كانت ما قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغمت الاول الذى هو ما قبلها فى آخره
اى ثانى ذلك الاول والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حروف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين
القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين
او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التى هى الواو والياء المزيدتان المدتان وما يشبه

المدة يفضي الى تحميل الضعيف اى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذى
هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا لجعلها بين بين لان همزة بين
بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب
ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة
ومقروة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة زائدة وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع
فاس لان الياء فيه يشبه المدة وكلما هذا شانه تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب
وتدغم فان قلت يلزم تحميل الضعيف ايضا اى كما في النقل في الادغام الياء الثانية وهو اى ذلك الضعيف
في الادغام والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو المثالين وفي النقل الياء الاولى
والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اى مبدلة من حروف اصلى فلا تكون
ضعيفة كياء جيل اى كما لا تكون ياء جيل ضعيفة لسبب بادتها المعنى وكذا واو حوبة هذا اذا كان
ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الالف الذى هو الهمزة بين بين
المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب كون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين في هذه
الصورة لان الالف لا يحتمل الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام
ايضا حتى تقلب الفا و يدغم الالف في الالف فتعين بين بين نحو سائلة الهمزة الاصلية وقائل
في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة اذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى
مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو آخذ للتفضيل
اصله اأخذ كانصر وآدم للصفة المشبهة اصله اأدم كاسمر فالزائد هي الاولى بدليل بان همزة افعل
النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا
وبقاء الالف لفظ ائمة بقوله الا في ائمة فان اصلها اأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال

الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزة الثانية الفا على مقتضى القياس فصار آممة كما جعلت
في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف
لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بامة
بضم الهمزة والتشديد وامة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركا بحركة من جنسها دفعا
لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا لثقله فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة
الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبت الهمزة حرفا موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلها بين بين اما
لعروض حركتها اما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند
البصريين الآن ما ذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم
اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين
المحققتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز لم لا يجوز في آمة بعد القلب والادغام
عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة ليست بمدة لان المدة هي الالف الغير المقلوبة
من شيء والمقلوبة من واو وياء والالف في آمة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده
الاستفهام للانكار اى لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت الاولى الهمزتين المجتمعتين
في كلمة مكسورة وتقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو ايسر اصله ائسر من
الاسر وان كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو اوثر اصله اؤثر
من الاثر وهو الاختيار واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها اؤكل واؤخذ واؤمر الا انهم
حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل
لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم
بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال فان الله تعالى وامر اهلك الآية نظمها في سلك واحد

نظراً الى اتحادهما في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مُرْ وهذا اي تخفيف الهمزة الثانية
الساكنة من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانت اي الهمزتان في كلمة واحدة
كما ذكرنا من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنى عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لو وقعتا
في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت الثانية
مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويدرؤ ومن تلقاء ولم
يدرأ والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مكسورة وما قبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ
ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مضمومة وما قبلها ويتحقق
ذلك بذكر اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية عند الخليل
لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما
فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دنانير
ودِيوان اصلهما دنّار ودوّان وكان ذلك للتخفيف وكذا في الهمزتين ويجوز تحقيقهما لان
كون اجتماعهما عارضا هوّن امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية بجعلها بين بين
وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص
احديهما بالتخفيف تحكم في تخفيفها جميعا وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس
تخفيفها للاجتماع في كلمة ففي نحو جاء احمد بجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واواً لان الهمزتين
اذا اجتمعتا في كلمة ولم يكن الثانية او ما قبلها قلبت واواً نحو اوادِمَ اصله أءادم في جمع آدم
واُوَيدم تصغير آدم اصله أُءَيدِم والثاني ان تخففا معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف كل
واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احمد يجعلان بين بين لان الهمزة المفردة اذا كانت
ما قبلها الف نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحاً نحو سائل تجعل بين بين وان لم تكونا متفقتين في الحركة

في الحركة خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي جاء ادريس
يجعلان بين بين وفي مثل يدرأ احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واواً كجُوَن وعلى هذا القياس
وعند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل حرصاً منهم على اثبات الهمزتين وهرباً من اجتماعهما ولا يجوز
اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع الفات ثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى
آخر كلمة نحو جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذو الرمة فيا ظبية
الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ انتِ ظبية ام امّ سالم اصله أ أنت الوعساء
الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر خرق اذا ما القوم ابدوا
فكاهة تفكّر آ اياه يعنون ام قردا الخرزق الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا
اظهر والفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو غازح القوم بذكر القرد
لظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا
تخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت جعل
بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا
امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب مع ان
الهمزة مبتدأ بها لا تكون مستثقلة لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قل للاستغناء
لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال في ابنية الجموع
اذ اصله اناس بالهمزة في الاول يشهد له انسان واناس واناسي وانس شاذ عن
القياس المذكور وكذلك اي كناس في تخفيف الهمزة وقع الاول على غير القياس الله حال كونه اصله الاه
القاضي فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياسي فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن الهمزة
المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض

ولا يلاحظ معها شائبة تعريف اصلاً اخذاً من اجتماع اداتين واما في غير النداء فيجري الحرف على
اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصل الاله معرفاً كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة
الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه
ثم ادغم فصار الله وهذا صريح في ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره
ابو البقاء اذ الحذف الغير القياسي ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا
القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتداء بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى
وبعد ذلك في الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض
بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل
اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركتين وتسكين
المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا لاطائل واداغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بعيد
عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الكلم يمتاز بها عن نظائرها امتياز
مسماه عن ساير الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب
الكشف يدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم
يتعرض لنقل الحركة وصرح ابو علي حيث قال همزة الاله حذفت حذفاً من غير القاء نظرا
الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياساً في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت
يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض ايضاً للزوم اجتماع العوض
والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض
ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثاني على القياس
فهذا الكلم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الكلم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجاً

61

خارجاً عن دايرة العقل وطرق القياس كما حذفت الهمزة في يرى تشبيه الجلالة بيرى انما هو في لزوم
حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم اصله
يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة
والالف فحذف الهمزة واعطى حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب
في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله الم ترما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى ويسمع
يقول اخبرني ما رأيت من العجايب والغرايب في الدهر الطويل فان يتمتع بطول العمر ويعيش
زماناً كثيراً يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما
قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله صاح هل ريت او سمعت براع ردّ في الضرع ما قرى
في الحالب نوى عكن واستقر الحلاب المحلب يقول الفائت لا يتدارك دون اخوانها من
الفعل والكلم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل
الثقيل في يرى دون اخوانها ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط
الثلثة المذكورة لا يجاب يقال ينأى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال
يسل في يسئل لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرأى لفقدان الشرط الثالث و
تقول في الحاق الضماير بالماضي رأى رأيا رأوا الخ رأت رأتا رأين الخ واعلال الياء
سيجيء في باب الناقص انشاء الله تعالى واما ذكر قلب ياء يرى الفا هنا فلذكره في التشبيه
على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق ضماير به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى
تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى ولما كان في صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة
اوردها على التمام بخلاف الماضي وحكم يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى
ولكن حذف الالف الذي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون قلبت الياء الفا

كما في يرمي فالتقا ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذف الالف المقلوبة فصار يرؤون

ثم خفف الهمزة كما في يرى وحركت الياء في يريان بعد عود الف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين

وعدم امكان حذف احدهما لالتباس بالمفرد مع ان الحركة عليه ثقيل لطرو الحركة فهي كالمعدوم فلم تنقل عليه

واختير الفتح لان الالف لا بد ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة

وما قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فر وا منه اعني التقاء الساكنين لانه اذا

قلبت الياء الفا يجتمع الساكنان الف التثنية والف المقلوبة من الياء ثم يحذف الف المقلوبة دون الف التثنية لانه ضمير

لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس يريان بالواحد في اللفظ بحذف النون في مثل لن يرى اي

عند دخول الناصب قوله بيرى بدل من الواحد اي فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط

بالناصب فتقول في يريان عند دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذف لالتقاء الساكنين

وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا

الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفرد

المقلوب من الياء فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين

فحذفت الهمزة كما حذف في يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار

ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم

الياء لاجتماع الساكنين بعد حذف الهمزة لكن ما ذكره المص اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه اي بين ترين

للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفين بحذف

العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفي في ترمين بالفرق التقديري

بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء ان شاء الله تعالى في باب الناقص ان ترمين مشترك

في اللفظ مع اجتماع الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا

واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين

من البشر احدا فحذفت النون التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث يعني انه لما الحق النون الثقيلة

بآخر ترين اي النون بعد دخول حرف الشرط عليه اما وسقوط نونه بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما

ياء الضمير والثاني اولى نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف

احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما نون المدغم فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص

الكسر حتى يطرد بجميع النونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة

المخاطبة لا بد بياء الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفي ما لم يحذف الياء

ايضا طردا للباب لان الياء تصير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث في اخشين

اصله اخشي فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويجيء تمامه في باب اللفيف

الامر للحاضر من ترأى ر ريا روا ري ريا رين ولا يجعل الياء الفا في ريا وان لم يلتبس اذ اجعل

الفا وحذف لاجتماع الساكنين تبعا ليريان ويجوز اي يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في

رء بهاء الوقف عند الوقف نحو ره اصله ارأى فحذفت همزته اي العين كما خففت في يرى ثم حذفت

الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق ياء السكت لئلا

يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء بالوقف اذ الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره

وتقول في اخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين ريان رينان فيجيء بالياء في رين

اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال نون التاكيد اذ السكون

الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط

فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل

وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في

اذا لم يبق المحذوف محل السكون

الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح حرك بالحركة دفعا لالتقاء
الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحق باخر الناقص يجيء بما هو
بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين كذلك
ولم يحذف واو الجمع في دون لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف فلم يبق هو وليس لما يدل عليه ايضا وذلك
لا يجوز ولا بعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اصله دعيوا فاسكنت الياء ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فبقي دعوا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال الحذف شيء منهما لما ذكرنا في
اغزون فحرك الواو وحركة تناسبه فحركته عارضة فلو اعيد اللام وقيل دعيون اجتماع ساكنان
حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا ادعين بخلاف اغزن فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء تدل
على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان
الواو لنقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت واستطالت بسبب
نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن و
تقول في دعا واخواته بالنون الخفيفة دعون دون دعين واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى
راء اصله راي على وزن فاعل اصله رايي اعل كاعلال رام ولا يحذف همزته اي همزة راء اي لما للوجه الذي
يجيء في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة
المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين
المشهور كما جعلها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا اي على يرى في تخفيف الهمزة باب
الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو ارى اصله
ارأى او مضارعا نحو يري اصله يرئي او امرا نحو ار اصله ارء او فاعلا او مفعولا نحو
مر ومرى اصلهما مرء ومرئي او مصدرا نحو اراءة اصله ارءايا على وزن افعالا قلبت الياء همزة

همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار ارءاء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة
تقلب الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانما جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا كما
يقلبونها بعد الفتحة فالتقا الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
فحركوها الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما اذا لم يكن بعد الف زائدة بان كانت
الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعتلان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال
اللام ونحو ذاي وثاي من ذويت وثويت الاماكان عينهما اعتلتا وسلمت لاماهما وكان الاصل
ان يعتل اللام ويصح لكنهما الحقا في الشذوذ بالراية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي
العين الى الراء في ارءاء وحذفت كما في الفعل فصار اراء ثم عوضت تاء التانيث عن الهمزة
المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراء بلا تعويض لان ما حذف منه
كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز اراية بالياء ايضا نظرا
الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء
او بسبب ان الياء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد بها بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث
لا يعتد بها نحو نباءة فانه يقال للمذكر نباء ومن قلب نظر الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة
المفعول من يرى مرئي الى اخره اي مرئيان مرئيون اه اصله مرءوي فاعل كما اي كالاعلال الذي
وقع في مهدي كما مر في المضمرات ولا يحذف همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعله اعني يرى
غير قياس كما مر حيث قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال
غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على
خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل

والامر وغيرهما وانما حذفت الهمزة وجوباً في نحو مُرىً يعني في غير الفعل اصله مُرْأىً اسم مفعول
من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه اي نحو
مُرىً بخلاف نحو سوى فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير
ارى يرى واخواتهما اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مَرىً والالة مِرىً واذا حذفت الهمزة
في هذه الاشياء اي المفعول والموضع والالة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس الى نظائرها
من المضارع والامر والنهي الا انه اي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل اي غير واقع
في كلامهم المجهول ذي على الاصل يرى على الحذف اصله يَرْأَى الى آخرها المهموز الفاء يجي من خمسة ابواب
من باب نصر نحو اخذ يأخذ ومن باب ضرب نحو ادب يأدِب من المأدُبة بمعنى الضيافة
لا من الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو اهب يأهب ومن باب علم نحو ارج يأرج
ومن باب حسن نحو اسل يأسل ولا يجي من باب فعِل يفعِل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجي من
ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرأى ومن باب علم نحو بئس يبئس ومن باب حسن نحو
لؤم يلؤم ولا يجي من غيرها والمهموز اللام يجي من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ
ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ
ولا يجي من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتح عين ماضيه
واما تقديم مثال باب نصر على مثال ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة
الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال اعني اخذ ولا يجي في المضاعف
الا مهموز الفاء نحو اَنَّ يئِنّ اَنيناً كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة موضع حرف
العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة
فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه ضروري لا حاجة

الى تعليم ومن ثمه اي ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجي في المثال الا مهموز
العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال المثال المهموز
العين ومثال مهموز اللام ولا يجي في الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن من باب نصر وجاء يجيء
الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجي في الناقص الا مهموز العين والفاء نحو اتى ورأى
ولا يجي في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجي في المقرون الا مهموز الفاء
نحو اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها في اول الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اي
سواء كانت مفتوحة نحو اَخ او مضمومة نحو اُم او مكسورة نحو اِبل وسواء كانت اصلية نحو ابل او
منقلبة نحو اَحد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اِضرب وانصر
لخفة الالف فان الالف تشاركه الهمزة في المخرج وهي اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط
للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضاً فهذه الهمزة وان لم يمكن
تخفيفها لفظاً لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطاً فخففوها لان ما لا يدرك
كله لا يترك كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف
لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات وتكتب في الوسط اذا كانت
ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة اي لتوافق صورة الهمزة حركة
ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كانت ما قبلها ساكناً او
متحركاً تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم ونحو يسأل ويلؤم
ويسئم وانما لم يورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان
تخفيفاً بالنقل نحو يسأل ويلؤم ويسئم او الادغام كسال ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل
فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذف في الجميع

واشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر
على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على
اى على طريق اللفظ
وفق حركة نفسها كما قال غيره ليشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن
ما قبلها او حكم نحو مئر وجؤن قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة
من حكم اخواتهما واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة يكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان
ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم وصار
كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركة
ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ فاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اى ما قبل الهمزة
المتطرفة ساكنا لا تكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها لعرض
بالنظر الى باب الرابع والاول والثالث
عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فانه شكل الهمزة وصورتها الخطية
هو شكل احد حروف اللين واما المكتوبة في خبء ودفء وبرء فانما هو لعلامة للهمزة واما دة لها
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتتلفظ واما كتابة نحو البطوء والوطئ والجبية بالواو والياء
فليس على قانون على الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط

الباب الرابع المعتل المثال

قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل
المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل
الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه اى الذى اعتل فاؤه فاؤه
معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت في اوله كان كأن هو المعتل
لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا
لان ماضيه مثل الصحيح وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها

في نحو

منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزمه كونه مثله في تحمل الحركات نحو وعد ووعد
وقيل انما سمي مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد من تعد وزن من تزن
فزن عد بزنة قم ومده موازنا له في الوزن وهو اى المثال يجيء من خمسة ابواب ضرب وعلم وفتح وحسن
انت مفعول له
وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجيء المثال
من فعل يفعل اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كائنا في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من
باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه
اى يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليجد في الحذف يعني ان
الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح
في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد ووقر ووقر من الوقر
وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما
لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد وينع ويبع ولم يورد من اليائي الا مثالا واحدا تنبيها على قلته
ونظائرها نحو ومق وومق وبيسر وبيسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء
فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم
يعرض له فتور دعى ضعيف في التكلم بعد فلا احتياج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان
في الاول اذ الاعلال حصرا لحجة اى كون الحرف معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اى بانقلابه
اى السكون والقلب والحذف
الى حرف العلة وبالحذف اى بكونه محذوفا وثالثتها لا تمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء
بالساكن وكذلك اى كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احترازا عن بعض حروف الابدال
يكون بحرف العلة يعني الف الباء زائدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اى الالف
لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا تمكن الحذف فلنقصانه اى فللزوم نقصانه

من القدر الصالح فى الثلاثى ولا اتباع الثلاثى فى الزوائد منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر مضاف
الى المفعول ولا يعوض اى لا يقع التعويض بالتاء فى الاول ولا فى الآخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك
النقصان حتى لا يلتبس الماضى بالمستقبل بالتعويض فى الاول كتعد والمصدر بالتعويض فى الآخر نحو
عدة فى نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اى ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء فى
الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء فى الاول عوضا عن الواو المحذوفة فى العدة بل ادخلت
فى الآخر لان اصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعلال فعلها وحذفت
الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو لمثل ما ذكر ولزم تاء التانيث
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسر ولا من
الوصال لعدم الاعلال فعله نحو تواصل للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز
ادخال التاء فى الاول عطف على قوله لا يجوز فى التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى
الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجىء على صورة التكلان وعند سيبويه
يجوز حذف التاء التى هى عوض عن الواو فى العدة مطلقا كما فى قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذى
وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر بعوله انتم الذى اخلفوا ما وعدوا لان التعويض
من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز
الحذف اى حذف التاء فى حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض
ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا فى حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم
بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب
عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء فى الشعر انما
هو حال الاضافة ودعواكم مطلق فلم نثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل حكم العدة حكم

66

الاقامة اصلها اقوام فنقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين
لالتقاء الساكنين وعوضت عنها التاء فى الآخر كما فى العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوها كالاجابة
والاستجابة ومن ثمه اى ولاجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء فى قوله تعالى واقام الصلوة اصله
اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت فى عد الامر وتقول فى الحاق الضماير وعد وعدا وعدوا الى آه
ويجوز اى يجىء فى وعدت ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجيهما فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام
المستقبل يعد الى آه اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه وحروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب ان
تقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج
من الكسرة التقديرية اعنى الياء الى الضمة التقديرية اعنى الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التى
هى كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك
ثبتت فى احدهما وسقطت فى الآخر وهذا الثقيل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الآ آه
لما لم يمكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالى الكسرات الا انه اهون من
فساد حذف الآخرين ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجىء لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين
اذ فيه الخروج من الكسر الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسر ولهذا جعلوا هذه الصيغة
فى الفعل المجهول غير معقول كما مر فى الاجوف بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل احدهما
وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو فى تعد واخواته ايضا اى كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة
فى تعد فيها للمشاكلة واطراد الباب وحذفت الواو فى مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطاء
لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثالها فحذفت الواو للعلة المذكورة فى يعد ثم جعل يضع
مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فتكون فتحة العين مقاومة لثقلته
الآ انه يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعنى كسرة ما بعدها و يشكل ايضا بمثل يعد

وبمثل تَبَع فان ماضيه وَسِع مكسور العين فلم حكم بانه فى الاصل يفعِل مكسور العين وهو شاذ والجواب

انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم منه جزم قاعدتهم

والا فلا لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة فى هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع

فاحفظ هذا فانه ينفعك فى مواضع كثيرة ولا يحذف الواو فى يوعِد لان اصله يا وعِد فلم يوجد العلة

الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء

واوا فى يوسر لانه على تقدير سقوط الواو بقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو

تفوت بضمة ما قبلها على الثبات الامر عِد الخ وانما لم يذكر حذف الواو فى الامر لانه فرع المضارع فيعلم

حكمه من حكمه او لانه ماخوذ من تعد بلا واو والفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعِد

بسلامة الواو على مفعِل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مِفعل بكسر الميم وفتح العين

قلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها وهم اى الصرفيون يقلبونها اى الواو ياء بالحاجز اى المانع فى نحو قنية اصله

قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اى فى نحو عِدْ لكون

اى الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اى بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث

حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها وبعضهم عدم كتابة همزة خبث بالالف وبرئم بالواو

ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين رح عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت

قنوة فعلى هذين القولين لا استشهاد فى قنية الآن الظاهر من كلام الزمخشرى لما كان كون ياء قنية مقلوبة

من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص فى ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشرى والمصنف اظهر اذ يرد على

ابن الحاجب جواز الامالة فى كلا وعدم جوازها فى عنبا ويرد على المنقول من ابن القطاع ان مجى قنيت

قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا

الباب الخامس فى الاجوف

اى معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير فى الاخبار على ثلثة احرف والناقص يصير فيه

على اربعة احرف والثلثة مقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له

اى المسمى اسم الاجوف اجوف لخلو جوفه اى ما هو كالجوف له عن الحرف الصحيح ولوقوع حرف العلة

فى جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف فى المتكلم فى الثلاثى المجرد ويسمى غيره

بذ الثلثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره فى صيرورته على ثلثة احرف و

ان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضى للمتكلم

لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو اى الاجوف

يجى من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم

نحو خاف يخاف واما باب حسُن فلم يجى منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبر قال بعض الصرفيين اصلا

ضابطا شاملا قوله فى باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون فى قوة قولنا شامل

لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين فى حق باب الاعلال

اصلا متناولا لجميع انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة

لاصلا يخرج اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه اى من ذلك الاصل وهو اى

ذلك الاصل قولهم ان الاعلال فى حروف العلة حال كونه فى غير الفاء الذى وقع الابتداء فانه ليس قبله

شىء حتى لا يدخل فى ستة عشر وجها واما الفاء الذى لم يقع فى الابتداء فهو داخل فيها نحو يسر

وميزان يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اى الشان يتصور فى حروف العلة التى هى غير الفاء

الابتدائى اربعة اوجه الحركات الثلثة والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اى كما يتصور فى حروف العلة

كذلك اى مثل ما يتصور فى حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى فى

الاربعة الثانية التى هى احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها

ثم انه اى حرف العلة الساكنة التى فوقها اى قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين

تبقى لك خمسة عشر وجهاً الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مفتوحاً وحرف العلة
مع احد احوال الاربعة نحو قول حصد دا وبيع وخوف وطول ولا تعل الصورة الاولى وهى ما كان
حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحاً نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت اى وجدت على صفة السكون
جعلت من جنس حركة ما قبلها فى جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اى الحركة فان الحركة
بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مسبوقاً اى حرف مد ممتنع بالاتفاق
واما الابتداء بالساكن الصامت اى غير حرف المد فقد جوز قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات
لما ذكر فى ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت
الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء
بالساكن الممتنع اتفاقاً نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر قلبت الياء
واواً الا اذا انفتح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعنى ان القلب
انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحاً فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب
وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصداً الى زيادة التخفيف وقد جاء
بُنْتُ اِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابَتِي صُمْتُ اِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ صَامَتِي اى توبتى وصومتى ذكر الواحدى فى
تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضى الله عنه هى لغة الحارث وهى قبيلة من
اليمن ويعل نحو اغزيت اصله اى الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان
كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً تبعاً ليغزى كما يجى ان شاء الله تعالى وطرداً للباب كيكرم وتكرم تبعاً
لاكرم وكقيام تبعاً لقام واطراد الباب لا يقتضى اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر فى اول
ويعل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون
الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك لا تعل لان اصله اى اصل لفظ كينونة كيونونة

كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء
فادغمت الياء فى الياء فصار كينونة كما ادغمت فى ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت
الياء فى الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من
الواو آنسهم هذا التغيير عن التغيير الثانى بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير فصار كينونة كما خففت
تلك الياء فى ميت الا انهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا فى
ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة الا نادراً
كعصفوفة فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه فى قوله حتى
يعود الوصل كيّنونة ووجود فيعلولة كخيتعور وهو كل شىء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب
قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقيل قال الكوفيون اصلها اى اصل كينونة كونونة
بضم الكاف على وزن سرجوجة وهى الطبيعة ثم فتح الكاف اى غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند
البصريين حتى لا يصير الياء واواً نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة
مصدر قال يقيل اذ لو بقى على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوى
ثم جعلت الواو فى الواويات ياء تبعاً لليائيات ولم يعكس لكثرتها اى اليائيات بالنسبة الى الواويات
مع ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير الخ وقوله تبعاً لليائيات اشارة الى رد ما قيل من
ان الامر فى هذا لو كان كما قاله الكوفيون لم يكن لابدال الواو ضمة فتحة وجه وقوله ومن ثمة اشارة الى تضمنه
قوله لكثرتها الا اليه اى ولاجل قلة الواويات لا يجى من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم
والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جنى فى الثلثة
الاخيرة اى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحاً مع الحركات الثلث فى حرف العلة نحو بيع وخوف وطول تسكن
حروف العلة اولاً للخفة اى يحصل الخفة ثم تقلب الفاً قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة المقتضى وقوله

ولين عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول
بقوله اذا كن اى حروف العلة فى فعل لثقله او فى اسم على وزن فعل لشبهه بالثقل والى الثانى بقوله اذا كان وهو
ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارض اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث
بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون اذ لا يبقى حينئذ قوة الاستدعاء الواو للعطف وبالجملة الحالية عطف
على اذا كان لان الحال فى معنى الظرف فيجوز عطف عليه فيكون تقديره اذا كن فى فعل وقت كون حركتهن غير عارضة
وحال عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة التى فيها حرف العلة
وحال عدم لزوم ضم حروف العلة فى مضارع فعل اى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة
للدلالة على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى ولا يوجد فى معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على
تقدير الاعلال يدل على اضطراب بمعناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة
والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه اى مضارع الفعل الذى هو الماضى اذ هو مرفوض
والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال ولما كان
الاصل فى هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة ذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس
حروف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت ما مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة
قدمه وجعل بواقى الشروط قيودا للظرف او حالا ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لان الثانى حال حركة نفس حرف العلة
التى هى عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثانى وجودى
لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما نشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم
الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع بحالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم
على الثانى وانما قدم الشروط الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان
الاعلال او الثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه فى ذاته

فى ذاته والاول مقدم على الثانى وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد فى نفس الكلمة والسادس فساد
فى غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثانى بلفظ الماضى
حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنّن بالعدول الى المضارع و
الحال فى غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود والعدمية وبالتعلق
بنفس الكلمة وبغير الحرف التى فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثمه اى ومن ان ثلثة الاخيرة
تعلّ اذا تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة يعلّ نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور فسكنت الواو فيهما
ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيها اذ الاول فعل والثانى اسم على وزن فعل ووجودها فى الشرائط
فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثله يادع سابقة الى قوله للمتابعة عن جميع ما لا يعل فيه حرف
العلة لانتفاء شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء الشرط
شرط الا انه قدم اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبته لما تقدم فى تحقق الاعلال واصل
ديار دوار اعل تبعا للواحد يعنى دار وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا لفعله اعنى
قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا للواو واحده وهو سوط وانما قال
تبعا للواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال فى ديار لان واحده لم يعل بل كان فى حكم ما اعل
بسبب واو واحده وهى واو سوط وان لم تعل الا انها مشابهة بالف دار فى كونها ميتة اى ساكنة
والدار قد اعل فكان سوطا قد اعل لمشابهته بما اعل اعنى يعل هذه الاشياء التى هى ديار وقيام
وسياط وان لم تكن افعالا ولا على وزن افعال وحق الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا وزن افعال
ولا على وزن فعل للمتابعة تلك الاشياء التى هى دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء التى اعلت
بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخيرة التى اشترط ابن جنى فى اعلالها شرائط المذكورة الا انها لما
تناسبها فى كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله يعل نحو قوله ومن ثمه يعل

نحو قال اى ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرايط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة

جمع الحايك والخونة جمع الخاين وحيدى وهو الحمار الذى يميل عن ظله لنشاطه وصورى اسم ماء

بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعنى كون حروف العلة

فى افعال فظاهر وكذلك يتعرض المصنف له واما انتفاء الامر الثانى اعنى كونهن فى اسم على وزن فعل

فتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهى التاء فى الاوليين والالف فى الاخريين

وقيل انما لم يعل حروف العلة فى هذه الاشياء حتى يدل لكن هذه الاشياء او حروف العلة فى هذه

الاشيا على الاصل اى على ان اصل حيدى يائى واصل غيره واوى ولو اعللن لم يعلم انها واوى وانها

يائى ومن ثمة لا يعل نحو دعوا القوم لطرو حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثانى

اعنى عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمة لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين فى عور وحركة

التاء فى اجتور فى حكم السكون لان العين والتاء فى حكم الساكن اى العين فى عور فى حكم عين اعور

لانه بمعناه والتاء فى اجتور فى حكم الف تجاور لانه بمعناها فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون

فتحة ما قبلها فى حكم السكون وانما حمل الثلاثى هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل فى الالوان و

العيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل

الاصل وهذا عكس سائر الابواب فان فى سائر الابواب يتبع المجرد المزيد ومنهم من مال الى عدم

اعلال الاصل الذى هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال فانهم وسائله

بظهر العيب عنى اعارت عينه ام لم تعارا فالهمزة فى اعار للاستفهام والالف فى تعارا مبدلة

من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال فى الاقليد لعوله اعارت وصية عندى وهو انه

اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك

ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب ساغ ان لا

ان لا يلتفت اليه فى كونه عيبا حتى كانه خارج من افعال العيوب فلذلك اعل وانما لم يعل اعور

لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قبلها الفا ان تكون متحركة وما قبلها او محمولا على ما كان

قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهذا ليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا

فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب

اعوار واسواد للبس فالجواب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق

ما فى الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور

ثلاثى واعوار سداسى ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ

دون جانب المعنى نظرا من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل فى يكون ما

قبل الواو فى اعور فى حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا

يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يحمل ما يحمل

هو عليه ام يجى مجاز من الجواز مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء

على ان سكون لبس بحاجز وقلب الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع

باب علم فى الوقف ومن ثمة لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان فى معناه

اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة والخروج

عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده

بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرايط السبع والموتان محمول عليه اى على

الحيوان فى عدم الاعلال وان لم يوجد فى معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل

على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه

كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على نا سبه كما فى ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا

بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صنعة الطباع ومن ثمة لا يعل نحو طوى
حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اذ اصله طوى قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال
بالآخر اولى ولم يعل طويا لانه محمول عليه اى على طوى في عدم الاعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل
نحو حيي بقلب ياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع اى في مضارعه يعنى انتفاء الشرط السادس
وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعنى اذا قلبت العين من حيي الفا قلت حاي يحي مستقبله
ثم يحايي يعنى وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضى كما في خاف يخاف ومن ثمة لا يعل نحو القود و
الصيد حتى يدل على الاصل معنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعنى لو
قلب الواو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوى او يائى وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك
الخمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة
نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو يجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعنى نحو ميسر واوا لضمة
ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اعنى نحو بيع تسكن للخفة
لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار
بوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى ياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر
بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولذا كان بيع افصح فصار بيع وهذه
افصح وحرف العلة تسكن في الصورة الثالثة اعنى يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو والمقصود
من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمة اى ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل
غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة
نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اى

اى ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين
وفي الصورة الاولى اعنى نحو موزان تجعل حرف العلة وهى الواو ياء لما مر من حرف العلة اذا سكنت جعلت
من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهى نحو داعوة تجعل حرف العلة وهى الواو ياء لكسر ما قبلها
ولين عريكة الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعل مثل دول مع انه من الصورة الثانية لان
الكلمة التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بجال الخفة لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها
على وزن الفعل فح يعل نحو دار وهو اى الدول ليس بمشتقة من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي
الصورة الثالثة وهى نحو رضيوا تسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع
الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة وهى نحو ترميين
مثلها اى مثل الصورة الثالثة في الاعلال تسكن الياء من الترميين لثقل الكسرة عليها يحذف لاجتماع
الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات حروف العلة نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركاتهن اى حركات حرف
العلة في هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حرف تتولد عن الحركات وقوة حرف الصحيح
ولكن يجعل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين عريكة الساكن العارض
سكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر واذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة
اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال
لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلى فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين
وادور جمع دار واقوس واثوب واثيب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال
فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الآحاد الى الآحاد فيلتبس
كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة كسر العين صيانة للياء
وقيل اعين البتة متكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة

وقيل ادوُد التبس بمتكلم مضارع دادَيَدُودُ ولا يعلّ نحو جدول مع انه من تلك الصور حتى لا يبطل
الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعلّ نحو قوّم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال
اذ اصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس
يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة
اذ مع عروض الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو
وفي دعوى القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوى وابتداءت القوم لم يثبت بل تزول
بخلاف حركة الواو بعد التحرك بها ونقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى
حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخِصِّم بالجنلبة مع كسر الخاء ولم يجز اخَصَّم مع الجنلبة
وفتح الخاء كما مر واعلم انه لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال
الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى ولا يعلّ نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف
الساكن في آخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة
ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسر ولا موجب لتغييره وابقي الياء على حاله لموافقة
حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا او ابدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن
في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوي عليها كما حصل
اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف اذا لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعلّ
نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير
الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس
في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعلّ وحذف احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في
الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع

من مضارع بان يبين في الصورة او ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع تفعل بفتح في الصورة واما في
مقوال ومخياط فلم يذكر امِفعل هو ام مفعال واما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما من
الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما
مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا له اي المخياط فان قيل لم يعل الاقامة
بالنقل والقلب واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعللت كما علل اخواتها من التقويم
وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية محظور اجتماع
الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا
يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله اي القائل وقوله قوم
مفعول القول استتباع قام للتقويم اي ابطال قوم ان يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم
في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال لقوة قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو
مصدره وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح اقام
ان يكون مقويا ان يستتبع لقام هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال له لا يجوز ان يتقوى
قام في استتباع التقويم باقام فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه
اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام
فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح ان يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام وليس من ثلاثي
اصيل ولا يعل مثل ما اقوله فعل التعجب واغيلت المرأة واي سقت ولدها الغيل وهو بفتح
سم لبن المرأة الحامل واستحوذ اي غلب مع انها من الوجوه الثلثة حتى يدل على الاصل انه واوي
او يائي ونقول في الحاق الضماير قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الخ واصل قال قول كنصر
فجعل الواو الفا كما اي كالجعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة عشر وجها وهو

ان تسكن الواو ثم قلبت الفاء اصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع
الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الخاء في خفن
لتلك الدلالة لان الاصل في النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها اى ان يفعل ذلك اى نقل
حركة الواو الى ما قبلها اذ لا دلالة عليها الا حذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها
اى سهولة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود كاسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل اى
نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوح لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو
تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل فيه اى في قلن اتى بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اى
بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون
الاشتراك الضمني اى الاشتراك الغير القصدى فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك
بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى وهنا الفرق التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كنصرن واصله
امرا اصله اقولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمني في يبعن ومشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اى كاشتراكه
قلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما يبيعن بفتح الياء والباء ومجهولا يبيعن
بضم الياء وكسر الباء او وقع الاشتراك بين الماضي وبين الامر مثل قلن من غرة الواضع اى من غفلته
عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ
مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى
كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك في اللغة هو الغرة اما على تقدير ان يكون
الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك
بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب في مثل الاثنين والجمع من الامر والماضي
في تفعل تفعل تكثر تكثرا تكثروا في الامر وتكثر تكثرا تكثروا في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا

تباعدوا تباعد وا امرا وتباعد وتباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا
وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعل بضم العين وفعل بفتحها نحو طلن اصله طولن بضم العين لا
طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالنحيف
من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طولن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم
بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن
بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في خفن حرف منها عينا
او لاما فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجيء فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر واعني
يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجيء من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا فعل بالضم
يفعل بالكسر فتعين ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول الخ اى يقولان يقولون تقول
تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر
واعلاله ظاهر وهو ان حركة حروف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن
اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل الخ اى قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت
حركة الواو الى القاف لما مر في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل لعدم
الاحتياج اليها بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة مقدم
على سبب عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة مقدم على سبب عدم الاحتياج
اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي وايضا
دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف وكحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان
بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان يقول قوله الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام التعريف

في الحق فيكون حركة اللام في قل الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين
تقديرا فحذف الواو لرفعه بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخليين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو اى بمنزلة الداخليين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخليين وانما قال بالداخليين للمبالغة
في كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل بمنزلة الفاعل فلما مر من ان الفاعل
كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخل فتعرض له بقوله وهو اى نون التاكيد
بمنزلة الداخل لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد في الحوادث يكون ومن ثم اى ومن اجل انه بمنزلة
الداخل جعلوا معه آخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة
اذ صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في
آخر الكلمة والتنوين لا يقع في محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه
محل الاعراب ويحذف الالف في دعتا اصله دعوتا قلبت الواو الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها
جئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع الساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر
بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والمتحرك كليهما
كليهما عارضان في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا الا ان المتحرك
ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد
المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول في الخفيفة قولن قولن
بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل الى قائلان قائلون قوال قول قائلة قائلتان
قائلات قوائل اصله قاول كناصر قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو
من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعها في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كان الواو ولي

ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احديهما وتحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور لم معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره
من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود كل معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح الفا
ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين وكسا او حرك الاولى لم يعلم انه ما قبل آخره الف في
الاصل ام لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى
جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف
اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو
والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين
ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي ولا يكون الاعراب فارقا لانه يزول
بالوقف وكذلك اى كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي فحركت
الاخيرة فصار همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا
على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في رسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كلمة منقوطة
والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قال يدير شاع خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي دخل
على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت
فقال له ابو علي هذا خط من قال الخطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا
في زيارة مثله وخرج من ساعته ويجي اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اى بحذف العين نحو
هاع من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب و
والاصل هائع ولائع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن فال
ومنه اى مما يجيء بالحذف قوله تعالى على شفا جرف هار اى هائر فحذفت العين لما مر ويجيء اسم الفاعل

في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل حرف عاريًا عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض الآخر نحو شاكٍ اصله شائك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوكة وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني شاكٍ ومررت بشاكٍ ورايت شاكيًا واما من قال جائني شاكٌ بالرفع ورايت شاكًا ومررت بشاكٍ بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادٍ وفاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن في قلبك استبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القِسِيّ بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قُسِيّ بضم القاف اي قلب الواوان اعني واو فعول والواو التي هي لام يائين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير قسو بواو واحدة او نزلوا واو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قِسِيّ كما فعلوا هذا الصنيع في عصوو وحذف النقل بالنقل فصار عِصِيّ وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني أَيْنُق وزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون كيسكو ويحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار أَيْنُق المفعول مقول الخ اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار

فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين فعل دون المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي في جواب الاخفش اي في جواب دليله لا نسلم ان الواو علامة المفعول بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط بدليل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هنا علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اي في مقول يوجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وعند الحسن الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كما الياء في غاز مع التنوين واذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الالف كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان من الساكنين حرفا صحيحا واما هاهنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها وواو الضمة ما قبلها وتسلم البناء من الالتباس بالواوي و عند الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء الساكنين ولم يقلب الواو على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا وقع النسخ التي رأيناها والصواب ان لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة نوى كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبوع

ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان كذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه

وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع فقال اصله مفعول بفتح الميم والواو فاعل كما اي كاعلال الذي

في يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها وكذلك اي كما قال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون

الباء وكسر الراء فاعل اي اوقع الاعلال فيه كما اوقع في يبيع بلا فرق واكتفي بالفرق التقديري في مبيع بين

الموضع اسم المكان وبين اسم المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كمامر وكيف

لا يكتفي وهو اي الفرق التقديري معتبر عندهم وذلك كما كاعتبارهم اياه في الفلك بضم الفاء وسكون

اللام فانك اذا قدرت سكونه اي سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون

جمع اسد بفتحتين يكون اي الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين

مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك

المشحون وفي مثله ولذلك قال المص اذا قدرت السكون في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك

او جرت لكونه بمعنى السفينة كما في والفلك التي تجري في البحر ولا يدل جرين على جرت لثبوت الايام

فعلن وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قرب

بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تع في الفلك المشحون

او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث والالة مقال ومقول

وقد تقدم انهما لا يعلان ولذا لم يذكرهما المصنف المجهول من قال قيل اه اصله قول كنصر فاسكن

الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو وخصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول الى قلنا بالضم في الكل

وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قول الى ما قبلها بعد حذف

حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار

قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما

التزاما مما سبق اذا اعطي حركة الواو الى ما قبلها استلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى

موافقة ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى تشم كسرة ما قبل الياء

ضمة او يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام

حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اي ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة

هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة

لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان

كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد الاسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين

فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير

حركة ما وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد وكذلك قلن وبعن اي ما اتصل به ما سكن لامه وحذفت

العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيهما اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص

والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني يجوز فيهن اي في بيع واختير وانقيد او قلن وبعن

ثلث لغات كسر ما قبل الياء في كل المطردة وضمة في كل والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبلها

اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا اي كما لا يجوز الاشمام لان جواز

الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف

وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا

قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن

بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما

اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسر القاف واما بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم

باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن

بكسر الياء ايضاً فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة في
المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح
القاف وفي المجهول قولن بضمهما وكذلك اصل بعن معلوماً بيعن بفتح الياء ومجهولاً بيعن بضمهما
فالضم والكسر في المعلومين عارضان في المجهولين اصليان واصل يقال في المجهول يقول كينصر
فاعل كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفاً

الباب السادس في الناقص

اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما في بعض الحركات كما في حالة
الرفع نحو يرمي او من الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير
اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد
في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعِل
يفعِل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو
ورضي يرضى ورعى يرعى ودكو يذكو وتقول في الحاق الضماير رمى الى رميا رموا رمت رمتا رمين
الى اصله رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال كذلك واصل رموا رميوا
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة
لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها حركة
من كسرتين ولم يعتبر واحركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير وثلث حركات
متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضربَ وكذلك الواو فصار رماوا
فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعاً لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير ولا يحذف فصار
رموا بفتح الميم وكذلك اي مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه
اي في رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع اولا يلزم الخروج من الكسر الى الواو

وهو

بضم الضاد نخ

وهو مستثقل فان اصله رضِوَ بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا
فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضِيوا فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار
رضِوْا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الواو اوليصح واو الجمع اذ لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضُوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وتحذف الياء بعد القلب
في رمتا اصله رميا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع
فيه الساكنان صورة لانه اي الشان يجتمع فيه الساكنان تقديراً وغاية ما في قولا حيث قال هناك
ويحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام
في قولا ولا تعل حرف العلة في رمين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما
قبلها مفتوحاً اما اذا كان ما قبلها مفتوحاً فلا تعل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي الى اصله
يرمي كيضرب فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا تعل الياء بالاسكان في مثل يرميان لان
حركته فتحة وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته
ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان فصار يرمِون
بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف ههنا ظاهر في
الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في الاعلال
رامون ثم ضم الميم كاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظاً بين جمع الرجال والنساء من جمعهم في حمل
يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي وتقول الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق
التقديري وذلك الواو ضمير في الرجال الواو في النساء اصلية اذ اصله يعفُوُن بضم الفاء وسكون
الواو على وزن ينصُرن والنون فيه علامة التانيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من

ذكر ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم
والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع
الساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون فوزنه يعفون ومن غدا اى ومن اجل ان النون في جمع
النساء علامة لا تسقط في قوله تع الا ان يعفون اى المطلقات ولم تكن علامة تسقط حال النصب
كما هو حال نون الاعراب في اصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل
الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه
تفعين وهو اى ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان
جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت الجازم على يرمي
تسقط انت الياء عنه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح
ومن غدا اى ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع
علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة له في الصحيح نحو يضرب وتنصب
انت الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول لن يرمي لخفة النصب اى السجع ؟ لتمام القاب الاعراب من الجزم
والرفع والنصب لان المضارع معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قبلها الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا تحمل الحركة اى لا تحتملها كقوله ولولا الحسبون الحلم عجزا لما عدم المسيئون
احتمالي اى تحملي اذ لو حركت لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم اه اصله ارمي
بسكون الياء فحذفت علامة للجزم فبقى ارم هذا المشاكلة قوله فاذا دخلت الجازم تسقط
الياء علامة للجزم والاولى والوجه انه يقول للوقف او للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا
ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرمون بلا فرق واصل ارمي
بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة

لان الساكنة انما تسقط في التحريك وايضا الساكن انما هو الياء الاصلية

الى هذا القيد اذ تعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال
ترمين الآن ذكره هاهنا لئلا يتردد السامع في بادى الامر من اطلاق لفظ الياء اى اليائين هو
اى المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول
بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان
وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام اصله رامي على وزن
ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر اى تاتي بعد الحركة لا كنون
حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة
بل هي حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتح
على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في
كلامهم واصل رامون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها لما مر ثم حذفت الياء
لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضم واذا اضفت انت
التثنية اى تثنية رام الى نفسك اى الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط اى فقد قلت رامياى في حالة الرفع
اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم سقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن
بعدم تمامها دون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة اى تعلم يجتمع النقيضان فصار رامياى
وقلت راميي في حالة النصب والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت
النون فصار راميي ثم قلت راميي بادغام علامة النصب والجر في الياء الثانية في ياء الاضافة
اى اذ لو لم يصح الياء يلزم قلب الياء واوا فيبطل العمل منه
وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت رامي بيائين في جميع الاحوال
اى حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي اصله رامون سقطت النون بالاضافة

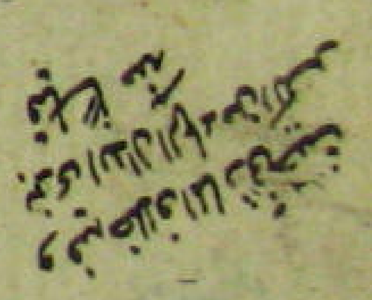
فصار رامُوىٌ فادغمت اى وقع الادغام فى راموى لانه اى الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من
جنس واحد فى العلية اى فى كونهما حرفى علةٍ وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياءً
كما هو القاعدة فصار رامِيْىٌ فادغم الياء الاولى فى الثانية فصار رامُىٌّ ثم كسر الميم لتصح الياء
فصار رامِىٌّ واما فى حالتى النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
فصار رامِيْىَ ثم ادغمت الياء الاولى فى الثانية فصار رامِىَّ المفعول مَرْمِىٌّ الخ اصله مرموىٌ
فادغم كما فى رامى حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت تثنية اى تثنية مَرْمِىّ الى ياء الاضافة فقلت
مَرْمِيَّاىَ فى حالة الرفع اصله مرميّان سقطت النون بالاضافة وقلت فى حالة النصب
والجر مَرْمِيَّىَّ باربع ياءات اولها منقلبة عن واو المفعول وثانيتها لام الفعل وثالثتها
علامة النصب والجر ورابعتها ياء الاضافة واذا اضفت الجمع اى جمع مرمىّ المذكر السالم الى ياء
الاضافة فقلت مَرْمِيِّىَّ ايضا اى كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومكسورة فى التثنية
باربع ياءات فى كل الاحوال اى فى حالة الرفع والنصب والجر فاصله مرميّون فلما اضيف الى
ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميُوىَ فاعل كما فى راموىَ فكسرت الياء الاصلية لصيانة
الياء المقلوبة واما فى حالة النصب والجر فاصله مرميّين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميِّيىَ
فادغمت الياء الثالثة فى الرابعة فصار مرمِيِّيَّ بكسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع مَرْمًى بفتح
الميمين اصله مَرْمَىٌ قلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه
اى فى مَرْمًى ان ياتى على وزن مَفْعِل بكسر العين لانه من يفعل الا انهم فروا عن توالى الكسرات
ففتحوا العين كما مر فى فصل اسم المكان الآلة مِرْمًى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مِرْمَىٌ فاعل
مثل مَرْمًى المجهول رُمِىَ يُرْمَى مثل ضرب يضرب الى آخرهما ولم يعل رُمِى بسلب حركة الياء لخفة
الفتحة عليها كما فى يرميان واصل يُرْمَى يُرْمَىُ كيُضْرَب فقلبت الياء الفا كما قلبت فى دعو وعلو

معلومًا وحكم الناقص الواوى نحو غزا يغزو وحكم الناقص اليائى مثل رمى يرمى
فى كل الاحوال التى ذكرت فى اليائى الا فى هذا الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء فى نحو اغزيت اصله اغزوت
تبعًا ليغزى اصله يغزو قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر فى اوايل
باب الاجوف وانما اخر الواوى عن اليائى مع ان الاصل تقديم الواوى لقوة الواو لان
الواو لا يجى من اول الدعائم والياء يجى منه ولبقية عليه بحيث الابدال لعناية ابدال
الواوى ياء ~~هو الواو اصلها~~ ولذا قال مع ان الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف
مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره
رد واواب واخ فى النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل للارادة
الادغام وحروفها اى حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بتقدير اضافة الحروف
اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة
الحروف اليها بيانية اى الحروف التى هى المبدلات كما فى قوله وحروفها اصطظ
خفق عند الزمخشرى والمصنف خمسة عشر وهى ما يجمع استنجده يوم صال زط
ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة صال اى حمل من الحملة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشرى ثلثة عشر وهى مما جمع استنجده يوم طال خلاف ما صرح به
المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد
والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هذا عبارته بعينها فى الكتب
المصححة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاء فى المفصل ايضا نعم من الناس
من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول
انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة هى غير السين واللام وثلثة

من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك **انصت يوم جد طاء**
زل انصت اى اسكت ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف الى طاء وهو اسم قبيلة او اسم رجل وزل
من الزلل خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اى اسكت فى هذا اليوم واعترض على من عد السين
من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمصنف ثم قال ولو اوردا استمع وزدد اذكر واظلم يعنى
ان المراد ما لا يكون للادغام والا لوردا ذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا
من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمصنف نظرا الى الوقوع فى الجملة حيث حكى المبرد عن بعض
العرب انه تقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان
هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد ظفر ببعض من سيبويه فى استخذ كما يجىء ان شاء
الله تعالى ثم شرع فى بيان اى حرف من حروف المذكورة من اى حرف يبدل مراعيا فى ذلك ترتيب الحروف
المذكورة فقال **الهمزة منها ابدلت وجوبا** اى ابدالا واجبا لا يجوز غيره **مطردا** غير موقوف على السماع فى
احاده اى قياسا **من الالف فى نحو صحراء** اى فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف فى الاصل كالف سكرى
لان الالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فذكر لانها للزومها صارت
كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما فى كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الكلم مقصورا كما
كان وضاع العمل ثم **جعلت الف التأنيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة** دفعا لالتقاء الساكنين
دون الزائدة لزيادة المد لتبقى على مدة ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا
او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة
كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما ثم فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثمة اى ومن اجل ان همزة
صحراء الف فى الاصل وليست باصلية **لا يجوز جعلها** اى همزة صحراء **همزة** اى ابقاؤها همزة **فى نحو صحارى**
بفتح الراء صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع

الجمع مثل مصابيح ومساجد وجعافر فينقلب الالف التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وينقلب الف التأنيث
ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين فى الاخرى فصار صحارى بياء مشددة ثم حذفوا
الياء المدغمة للتخفيف كما فى سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف فى الجمع الثقيل فلزم فتح الراء
فصار صحارى يعنى لو كانت همزة صحراء فى الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء فى صورة ما اى فى
صورة من الصور من هذا النحو على مثال مجاديع مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة فى خطيئة
اذ يجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا **ومن الواو وهى**
الفاء التى وجوبا مطردا فى نحو اواصل اى فيما اجتمع فيه واوان متحركتان فى اول الكلمة واواصل جمع واصلة
اصله وواصل الواو الاولى هى الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف
التكسير كما فى ضوارب ولم يحذف احديهما للالتباس وتقلب ياء لئلا علوى اى الالف بين السفليين
الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو **فرارا عن اجتماع الواوات** عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا
احتمل فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته ومن الواو التى عين مكسورة قلبت الفا فى نحو قائل اى فى اسم
الفاعل من الاجوف الواوى اصله قاول كما مر فى باب الاجوف فى بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو العين لعلة مرت هذا ومن الواو التى هى عين مضمومة فى نحو ادؤر اى فى جمع
القلة من الاسم الثلاثى الاجوف الواوى الذى واحده على وزن الفعل والادؤر جمع قلة للدار اصله
ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو فى الجمع الثقيل مع كونه واحده على وزن الفعل الثقيل
وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما فى ادور وجمع دور كما
وانما قلبت مع كونه واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادؤر وجمع فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم فاوت
ثقل الحركة واما الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذى
هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشرى عد ادؤر من الجائز ولعله نظر الى

الخفة وان كان بعد الاعلال ومن الواو التي هي لام في كساء اي في كل معرب آخره واو قبله الف اصله كساو و
انما تقلب الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المصنف
راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم اواصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب
نظرا الى ان التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا ومن الياء وجوبا مطردا نحو بائع اي في اسم الفاعل
من الاجوف اليائي كما اي كالابدال الذي مر في قائل اعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة
من الالف كما ذكره في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما
قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة
من الواو والياء او اشار الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي
بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء
اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته هنا ابدال الهمزة من نفس
الواو والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال قلبت الواو الفا ثم جعل همزة و
ابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا
عن الواو المضمومة نحو أُجُوه اصله وُجُوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم
كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو الغير المضمومة مكسورة نحو اِشاح
لثقل الكسرة على الواو اصله وِشاح ومفتوحة نحو أَحِّد أَحِّد في الحديث لثقل الحركة على الواو
ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وَحِّد وَحِّد روى سعد بن ابي وقاص كان يشير
في التشهد
باصبعيه فقال النبي عليه السلام أَحِّد أَحِّد اي اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء
جوازا غير مطرد نحو قطع الله اَدَيك اصله يديك لثقل الحركة على الياء وابدلت ومن الهاء
جوازا غير مطرد نحو أَلْ فعلت والا فعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض



81

في بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا ان غلب عليه صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت
عن التقييد ولم تفصله الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له
سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم
لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثمه اي ومن اجل ان اصله ماه يجيء جمعه مياه وتصغيره
مُوَيه فانهما تردان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واثباته تنبيها على ان الابدال هنا
لازم واخراجا له عن حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت
ومن الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله هيجت شوق المشتأق بكسر الهمزة اصله المشتاق
اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد نقلا صدره
يا دار مي بدكادك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتأق الدكادك جمع دكداك و
هو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل
صبرا اي اعطي صبرا هيجت حركت ودودت يريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قرأ وهو ايوب السختياني
ولا الضألين وقراءة عمر بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضي للعدول عن الفتح الخفيف اصله الضالين
بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان تقدم الابدال
من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين اختيها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا
والابدال من الالف في المشتاق غير لازم ولازم الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا
يلزم ان تقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال
فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ كالابدال من الابدل من الابدال الالف في نحو مشتأق اذ لا تخفيف
فيهما بل فيها ثقيل وانما جعلوا ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه طردوه
جدا في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده

في جميع اللغات وابدلت ومن العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك زهوق اصله عباب وهذا
الابدال اشذ لكونه في غاية القلة ولذا أخّره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه
وتموّجه وزهوق اي عميق قوله لاتحاد مخرجهن اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق تعليل
ابدال الهمزة من الهاء والعين والالف السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ
عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مرّ ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين
من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ يتخذ كما مرّ لو بها في المهموسة
التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد نحو تُخَمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة
تقول تُخْمة بتسكين الخاء اصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة
ومن الواو التي هي لام نحو اختٍ اصلها اخو بالتحريك كاخ فان اصله اخو بالتحريك حذفت اللام منهما
على غير القياس لكثرة استعمالها وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض
للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض
لمجيئه للتأنيث وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالكلم الثلاثي
وكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء
ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الكلم بها كالثلاثي قيل في التثنية اختان
بالتاء دون اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل ولما الاخ فلما لم يعوض عن
الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما او
ابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنثين لانه من ثنيت
واستنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اي اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنووا بالواو
اي وقعوا في الجدب والقحط
بدليل سنوات ابدلت الياء من الواو فصار استنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنتوا وانما قلنا

وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم الرابعة قبلها ياء حتى لا يقع الحكم مطلقا على الياء
الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ستّ اصله سدس كما مرّ في المضاعف ونحو يا قاتل
الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء والاكيات الاصل الناس والاكياس جمع كيس والمنادى
محذوف اي يا قوم السعلات السعلاة النساء الفتحات الخبيثات وعمرو بدل من بني شرار النات
صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء والجماعة
فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس في الضر من حكاية العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة
وهي انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم
قبيلة فعلى السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصتٍ اصله
لِصٍّ بالتشديد لقربهن اي التاء والسين والصاد في المهموسة وابدلت التاء من الباء جوازا غير
مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة واما
الذعالب جمع ذعلوب بضم الذال وهو قطعة الخرقة النون منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني
اصله صنعاوي كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول
هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن
لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام على الضعف لمخالفته استعمال الفصيح نحو لعن اصله
لعل لكثرة استعماله وقيل انما الضعف لقلة التصرف في الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذا
يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج
لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت
قال فقيمجّ اصله فقيميّ وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرّجّ بتشديد الراء مريّ وقد
يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو علجّ اصله ابو عليّ في قوله خالي عويفٌ وابو علجّ المطعمان الشحم بالعشجّ

وبالعواء كتل البرنج يقلع بالود وبالصحيح اصله بالعيثة والبرني والصيصي البرني اجود التمر
والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد ادغم الدال في الدال حتى لا يقع الحركة
على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير المشددة حملا على المشددة وانما قال
حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء كثير شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف
كفقيمجي او في الاصل كابي علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر
كالمثال الثاني والثالث في قوله كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائل
وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف
والاجل اصله ايل وهو الوعل شبه البعرات المتصفة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما
ابدالت الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط
ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج
اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بيج اي في اقرنهات ينزي وفرنج اي وفرتي لاهم اصله اللهم الشاحج
الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى الشحمة فلا يزال دعاء يقول ان قبلت
حجتي فوفقني لان اتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة تحركني حتى يتحرك شعر راسي
الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزد اصله فزت اي ظوفت طرفت واجدمعوا اصله
اجتمعوا لقرب مخرجهما ابدلت الهاء من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحاد مخرجهما اصله
ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه
اصله انا بالالف دون الهاء لانهما انما زيدتا للوقف والاكثر في الاستعمال لو وقف على حيهلا وانا
بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله
اصله هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة اليا

الياء من علامة التانيث واما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن
اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها وتمنع في اكلت عنبا
واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت
على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولها ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل
اكلت عنبا وقلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهما فسوغه
وان كان شاذا ان الهاء خفية فلا تعتد بها فكانه لم تفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت
عنبا فان الباء ليست بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في الكلم المفرد
الذي في آخره تاء التانيث لا في الوصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم
لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا في مفيتيح
تصغير مفتاح ومفاتيح جمع اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو
ميقات اي اذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والياء وسكونها
واستدعاء الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا
نحو ذيب اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورة للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها و
قد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حروف التضعيف نحو تقضي البازي في قول العجاج
اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي كسر البرجران فضاء فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا القض من تفعل الا مبدلا
قوله ابتدروا اي تعجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا
بدر اي سرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد
لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال

في ابدال الياء من الالف

حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية فيمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال ح فتعين الياء ولانه لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى سرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا كاسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابحر بدل من كثر او حال بتقدير قد خربان جمع خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون جوازا غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة هي الجانب الجم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة لمن يرده لضفادع ماء الجم اصوات باضافة الضفادي الى الجم والجم الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد كوكب لان اصله اى اصل التاء في اتصلت واو وما قبلها مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء كما مر في المضاعف وهذا لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الواو والياء مناسبة فكان كان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء على حالها فان زال كسرة ما قبلها كما في واوتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب ح ولهذا حمل

حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ في ايتصلت بدون الواو فخطأ كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو ح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها اما تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب اى لها في وكرها اشارير جمع اشرارة بزايين غير معجمتين وهي قطعة من القدير متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالي في قوله قدمر يومان وهذا الثالي وانت لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلهن اى الباء والسين والثاء والواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف التكسير جمع ضاربة فلما زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربهما في العلية واجتماع الساكنين وعدم

امكان حذف احدهما للالتباس بالواحد كما مر في اواصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو

موقن اى اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو

ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعل سقط سهوا من الكاتب

فانتشر نسخة ذلك الكتاب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اى فيما كان الهمزة

ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر اى من ان عريكة الساكن لينة وما قبلها مستدعية

الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اى ابدلت الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في

كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله الاذو ولم يقع الا مضافا واستغني عن ابدال واوها

واصله فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله

ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي او لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا

جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان تحذف الالف

لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير

موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم

قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس

لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد

اى من لام التعريف نحو قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال

اللام في التعريف اذ ليس من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصيام الصائم لقربهما

اى لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت من النون الساكن جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله

عنبر وقدم البحث عنه في آخر فصل الملاحق وابدلت من النون المتحركة جوازا نحو البنام

في قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان هال

منادى

منادى مرخم اصله هالة اسم امراة التمتام الذى يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك

للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف

الى البنام البنام اطراف الاصابع وقوله لقربهما اى الميم والنون في المجهورية تعليل للابدال

الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم

ما زلت راتما على هذا اى راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت

جوازا مطردا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اى اتم لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير

الالف ابدلت من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اى فيما اذا تحركتا وانفتح

ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اى فيما

اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله راس لما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت

ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام

ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها

عيت جوابا وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسائلتها عن

الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني اصله اصيلان تصغير اصلان وهو جمع

اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل

اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد

نحو الطجع في قوله لما راى ان لا دعة ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع راى

اى الذيب والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهن

اى اللام والنون والضاد في المجهورية الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله

يسدل بضم العين والسدل ارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان السين

اصله يسدل من سدل الثوب

حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما من الآخر بان

ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها واختها في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس

الصوتان وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائي حين اسر

في عنزة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى ناقة فنحرها فلامته على ذلك

هكذا فزدي انه اي هكذا فصد الكرام اصله فصدي وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه

للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره في ابدال الصاد

من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطبر اصتبر اي

فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط

اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية

المطبقة تشبيها الضمير بتاء الافتعال في انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه واعرب

اللغتين واجودها ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما

والموضع الذي لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او الجواز المطرد وقوله من الصور المذكورة

بيان الموضع الذي لم يقيد اي من ابدال الحرف بحرف منذ شرع في بحث الابدال يكون الابدال

في ذلك الموضع الغير المقيد جايزا غير مطرد كما قدرناه نحن في موضع **الباب السابع**

في اللفيف يقال له لفيف للف اي اجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى

لفيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق حرفي

العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان لا يدخل

بينهما حرف آخر ولم يعرفهما لاغناء اسميهما اللغويين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء

على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون

ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا اجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق

بالتقديم ثم اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكمه كحكم فائهما فاء وعد يعد اي وحكم فاء وقى كحكم

فاء وعد وحكم فاء يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر في المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى

يرمي وحكم لامهما قد مضى في الناقص اي حكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام

وكذلك اي مثل حكم وقى يقي فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما

مثلا حكم واق وموقي حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمي وعلى هذا

الامر منها ق اصله اوق على وزن اضرب واعلاله واعلال اخواته واصولها ظاهر لمن

اتقن قواعد بابي المثال والناقص قيا قوا قي قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة

قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله و

كاصل رام واعلاله المفعول موقي حاله في الاصل والاعلال كحال مرمي الموضع موقى كمرمي

الآلة ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمي المجهول منهما وقي يوقى كرمي

يرمي اللفيف المقرون نحو طوى يطوي الى آخرهما وحكمهما الا ما كحكم الناقص لانهما ناقصان

من حيث اللام ولا يعل عينهما لما مر في باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو

اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين كارم الى آخره وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين

اطويان اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول

بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روي يروى من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية

من باب ضرب لئلا يتكرر المثال ارعين ارويان ارون ارون ارويان اروينان وتقول

بالخفيفة منه اروين ارون ارون واذا اردت ان تعرف احكام نوني التاكيد في الناقص

واللفيف وانما خصهما لان احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة التي في آخر الكلمة

اعلال

ان كانت اصلية اى من نفس الكلمة محذوفة فى الواحد ترد تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع
البناء على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء فى لطوين والواو فى اغزون
والياء فى ارمين كما ترد المحذوفة وتفتح فى التثنية نحو لطويا واغزوا وارميا يعنى اذا
لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية كما ان الفعل المعتل
اللام المحذوفة لامه لاجل السكون اذا لحق بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام وفتح
لانعدام موجب السقوط وهو كونه فى الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم
تكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز فى اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزء
كالف التثنية فيرد بسببهما ما يرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا انظر
الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها لطرو حركتها بسبب اجتماع
الساكنين احدهما حرف العلة والآخر اولى نونى التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها او
اى الفتحة نحو اخشون بضم واو الضمير واخشين بكسر الياء الضمير كما حركت واو الضمير بحركة موافقة
لها فى قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركة ياء الضمير موافقة لها فى قولك يا هند لم
ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوحة سواء كان مضموما او مكسورا تحذف حرف
العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو لطون بضم العين اصله اطوون حذفت واو
الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطون بكسرها اصله اطوين حذفت ياء الضمير
لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذف واو الضمير فى اللفظ دون الخط لئلا يلتبس
بالواحد فى اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير فى اللفظ دون الخط لذلك فى يا امراة اغزى
القوم يعنى اذا كان حرف العلة ضميرا لكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل

اللام

اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف
اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعنى اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة
مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير بينهما عن اتصالهما بالفعل الفاعل من
طوى يطوى طاو واصله طاوى اعل كاعلال رام ولا يعل واوه اى عينه التى هى الواو كما لم يعل
فى طوى وتقول فى اسم الفاعل من الرى ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية اصله رويانان
رواء للجمع اصله رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد المؤنث ريتان
لتثنيتها قلبت الف التانيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد
رواء للجمع ايضا اى لجمع المذكر واكتفى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالا لتباس
مع الاكتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط حتى لا يجتمع
الاعلالان احدهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى هى لام همزة لما ذكرنا وهذا
القلب ايضا اعلال فى اصطلاحهم الا يرى فى قول الزمخشرى فى المفصل واما قولهم رواء مع
سكونها فى ريان وانقلابها فلئلا يجمعوا بين اعلالين قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء
هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان تقلب عينه
همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم
اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع
حروف العلة فى رواى وفى كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس
فى الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية الخفة فى الالف لان
اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس
واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد
الاول

نحو قال وبالثاني نحو قه وبالثالث نحو يدعى اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتدوا

في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتحريف فلا يكون قولهم

اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية ونقول في تثنية المؤنث في حالة

النصب والخفض اى الجر رَيَّيَيْنِ باربع ياءات الاولى منقلبة عين العين التي هي الواو

والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الالف التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغمت

الاولى في الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته اى تثنية المؤنث في حالة

النصب اى رَيَّيَيْنِ الى ياء المتكلم قلت رايت رَيَّيَيَّ بخمس ياءات الياء الاولى منقلبة

عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث و

الرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت الاولى في الثانية

المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة المفتوحة المفعول مطوِيٌّ

اصله مطوُويٌ اعل كاعلال مرمي الموضع مطوًى اصله مطوَيٌ اعل كاعلال مَرمًى والالة

مِطوًى اصله مِطوَيٌ اعل كاعلال مِرمًى المجهول طُوِيَ يُطوَى اصله يُطوَيُ اعل كاعلال يُرمى

وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول والموضع والالة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من

اللفيف المقرون لحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن لحكم عين طوى في عدم الاعلال

في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اى اعلال عين تلك الكلمة كطاوٍ ومطوِيٍّ و

مِطوًى ويُطوَى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها اعلالان يكون حكمها اى حكم العين

ايضا اى كالتي اجتمع فيه اعلالان لحكم عين طوى في عدم الاعلال للمتابعة نحو طويا فانه

لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يُعل تبعا لطوى وطاويانِ

وطُوِيَ مجهول طوى فانه لو اُعِلَّ الواو فيهما بقلبه الفا او باسكانها لنقل الكسر

عليها

عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى قد وقع الفراغ

من تحرير هذا الكتاب الشريفة على يد العبد الفقير والمعترف بالذنب

والتقصير قليل الاحسان كثير العصيان اقل الاقلين جرما

واجل الاجلين جرما محمد بن احمد حفظه الله تعالى من التلهف

والتاسف تم في يوم الثلثا قبل اذان العصر

في يوم الثاني والعشرين في شهر

ذى القعدة من الهجرة

النبوية

مناصب سته

پیرچاله مناستر نورقوب اوستروجه زغره عتیق اغریبوز

١٥٠٠ ١٢٠٠ ١٠٠٠ ٨٠٠ ٨٠٠ ١٠٠٠

تیمورحصار قره فریه زیخنه مدللی شیمنی لوکسه پروسنی چاجنه

٥٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠ ٧٠٠ ٧٠٠ ٦٥٠

قندیه دوبنجه ارغیرو حلوبج ازگوب روسچق سیروز عدد

٥٥ ٦٠٠ ٥٠٠ ٨٠٠ ٥٥٠ ٥٠٠

مناصب اولی

چتالجه درامه قلوریه عورت حصاری تیمورکوبی کسریه کبرلی بکجه وارور

٧٠٠ ٦٠٠ ٦٠٠ ٦٠٠ ٦٠٠ ٨٠٠ ٤٠٠ ٦٠٠ ٦٠٠

مناصب قریب

اقجه قزانلق احیولی ایلبصان پروادی بالیه بادره دوبه ادوکس

٣٠٠ ٦٠٠ ٣٠٠ ٥٠٠ ٢٠٠ ٦٠٠

صاقو تیکوریجه نبالوقه ینکبولی تشینه چالنه منلک عدد

٢٠٠ ٦٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ١٤

مناصب ثانیه

انابوت الاصونه برقوفچه باطاغی ناجه ودین قرجک بادره

٥٠٠ ٥٠٠ ٢٠٠ ٢٥٠ ١٠٠ ٣٠٠ ٨٠٠

اسقوفچه یانبولی وارنه لوادیه انتفو اتینه سلستره طوبیه کوکحصار

٣٠٠ ٢٠٠ ٢٥٠ ٣٠٠ ٣٥٠ ٢٠٠ ٢٥٠ ٢٥٠

مناصب

اوجری ادوس اقحصار حاجی اوغلی بازاری اناطولی اقحصار نیرام

٢٠٠ ٣٠٠ ١٥٠ ٢٣٠ ١٢٠ ٢٥٠

بیرچه نیکفورکوی برغوس جورلی قره طوره قارینه فلقا دلیننجی ١٥٠

٣٠٠ ٢٥٠ ٢٥٠ ١٥٠ ٣٥٠ ٢٥٠ ٣٠٠

کورکندیل ایواجه استرانلاق ابو رانبه موکه رحرنیش سقلیه تاسلیج

٥٠٠ ٨٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٢٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٥٠٠

مناصب ابتدائی

اسماعیل کچدی ارکری اینه بخشی احیقیه اوزیجه ابراییل سیده وو

١٥٠٠ ١٢٠٠ ٢٥٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٥٠